المسكوت عنه من الإسرائيليات

د/ محمد عطا أحمد يوسف *

ملخص

يقوم هذا البحث بدراسة أحد أقسام الإسرائيليات، وهو ذلك القسم الذي تعارف أهل التخصص على تسميته بالمسكوت عنه من الإسرائيليات. كما أنه يقع بين طرفى الإسرائيليات اللذين يتمثلان فيما ورد من الإسرائيليات موافقا لصحيح السنة، وما ورد منها مخالفا لصريح القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية الشريفة.

ويعرض هذا البحث لموقف ديننا الحنيف من رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات مثل تتبع موقف النبي، صلى الله عليه وسلم ، من هذا القسم كما تكشف أحداث السيرة النبيوة. وينتقل بعد ذلك لاستعراض موقف الصحابة كعمر وابن عباس، ثم يتبع ذلك بموقف علماء المسلمين القدامى، حيث يعرض موقف ابن تيمية وابن كثير وخير الدين البقاعي وابن حجر.

كما يقف هذا البحث على رأى بعض علمائنا المعاصرين في هذا القسم من الإسرائيليات وهو يتناول في ذلك بعض مؤلفاتهم. وقد بيّن أخيراً أن أكثرهم يرى التوقف في رواية هذا القسم من الإسرائيليات ، وأن من يجيزه منهم قد قيّد ذلك بقيود صحة السند والمتن.

---

* بكلية البنات المتوسطة ـ حفر الباطن ـ السعودية أستاذ مساعد.

أجمع علماؤنا الأجلاء منذ القدم على عدم جواز قبول المكنوب من الإسرائيليات في تفسير القرآن، سواء كان الكذب فيه على رسول الله - ﷺ - أو على سواه، كما أنهم أجمعوا على جواز رواية الصحيح سندا - منها - ومتنا في التفسير، وإنما وقع الخلاف بينهم فيما هو مسكوت عنه من الإسرائيليات فلا هو من قبيل الصحيح فيقبل، ولا من قبيل المكنوب فيرفض، فمنهم من قال برفضه مطلقا وألحقه بالمكنوب، ومنهم من قال بقبوله مطلقا فألحقه بالصحيح، ومنهم من جعله في حيز الجواز المقيد بشروط الصحة، فهو محل بحث في سنده ومتنه، فإن كان صحيحا جازت روايته، وإن لم تثبت صحته لحق بالمرفوض.

ومنشأ هذا الخلاف وأساسه، يرجع إلى الخلاف بينهم في الفهم لحديثين صحيحين وردا عن النبي - ﷺ - في هذا الشأن: أولهما يبيح الرواية عن بني إسرائيل، ويحذر من الكذب عليه - ﷺ - ويقول فيه: [بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب على فليتبوأ مقعده من النار][1] والحديث الثاني يأمر بالتوقف - أو بالنهي كما يرى بعض العلماء - في الرواية

---

١ - الحديث صحيح، أخرجه البخاري في الجامع الصحيح - ٣٦١/٦ - في الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل - المكتبة الإسلامية استانبول - تركيا - ١٩٧٩م، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري - لابن حجر العسقلاني - ٤٩٦/٦ - ٤٩٩ - حديث رقم (٣٤٦١) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - د. ت والحديث من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

عنهم فيقول فيه ـ ﷺ ـ [لا تصدقوا بنى إسرائيل ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله][1]؛ ولما كان لهذا الخلاف بين العلماء أثره فيما رواه بعض قدماء المفسرين في تفاسيرهم للقرآن، وخطورته فيما نقلوه من روايات فسروا بها كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، حتى اختلط ـ بعد حذفهم الأسانيد ـ الصحيح بالباطل، والحابل بالنابل، وكاد المسلم إذا قرأه يخشى من مغبة الوقوع في الخيالات الباطلة، والخرافات المكنوبة المنقولة عن بنى إسرائيل وبخاصة فيما يتعلق بقصص الأنبياء وبدء الخليقة، وأحداث الأمم الغابرة، وغير ذلك من القصص القرآني؛ فينصرف ذهنه إلى ذلك جاهلا ومعرضا ـ دون قصد منه بل مغترا بقدم هذه التفاسير ـ عما أراده الله سبحانه في كتابه من التدبر، والتذكر، والتعقل، والتفكر في آيات الله والاعتبار بما وقع للسابقين من المكذبين لرسله من آيات مهلكة، وما ناله المؤمنين بهم من درجات رفيعة.

ولما كان هذا الخلاف بين العلماء في جواز الرواية وعدمه عن بنى إسرائيل فميا هو مسكوت عنه لا زال يشكل حتى عصرنا هذا مثارا للجدل، رأيت أن يقدم هذا البحث وجهة نظر متواضعة تمد الباحثين في هذا المجال بالعون للوصول إلى الحكم الصائب ـ إن شاء الله ـ في هذه القضية الشائكة ـ وقد أتى هذا البحث متضمنا لثلاثة مباحث:

---

١ ـ الحديث صحيح ، راجع الجامع الصحيح للبخاري ١٢٩/٨، وفتح البارى ١٧٠/٨ حديث رقم (٤٤٥٨) والحديث من رواية أبي هريرة رضى الله عنه، وانظر شرح السنة للإمام البغوى ـ ٢٤٣/١ ، ٢٦٩ ، تحقيق ، شعيب الأرناؤط، وزهير الشاوش ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٠هـ.

المبحث الأول: تحت عنوان (الإسرائيليات وأقسامهاوقصدت منه بعد التعريف بالإسرائيليات لغة واصطلاحا مناقشة الرأي القائل بأن علماءنا القدماء لم يكن لديهم تعريف محدد لها، كما حاولت الرد على رأى أحد المستشرقين حاول الطعن في عقائد المسلمين في تعريفه للإسرائيليات، وعرضت تعريفا للمسكوت عنه منها.

والمبحث الثاني: تحت عنوان (المسكوت عنه من الإسرائيليات في عهد النبى - ﷺ - وصحابته) ، وعرضت ذلك من خلال الأحاديث والأقوال الواردة عنهم في هذا الشأن لنرى من خلالهاإلى أي الرأيين كانت أقرب: إلى الإباحة أم إلى التوقف في الرواية عن بني إسرائيل.

والمبحث الثالث: تحت عنوان: (تقسيم الإسرائيليات وظهور المسكوت عنه)، ويتناول هذا المبحث التقسيم الذي سبق إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وبيان منهجه في قبول المسكوت عنه من الإسرائيليات، وكذلك منهج من سار على نهجه كابن كثير ومن عارض هذا النهج كابن حجر والبقاعي، ثم ختمت البحث ببيان منهج علمائنا المعاصرين من الإسرائيليات عموما والمسكوت عنه بخاصة.

المبحث الأول

الإسرائيليات وأقسامها

أولا: الإسرائيليات لغة:

يرى العلماء أن لفظ (إسرائيليات) جمع لكلمة (إسرائيلية)، والنسبة فيه إلى (إسرائيل)، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام[١]، و(إسرائيل) لفظ عبرى معرب، استعملته العرب على أوجه في النطق، فقالوا: (إسرائيل، وإسرال، وإسرائل، وإسرائين، وإسرائيل)، وقد صارت هذه الأوجه قراءات قرآنية عند علماء القراءات[٢] وقال علماء اللغة في معناه: إسرائيل: يعنى عبد الله، أو صفوة الله، أو المحب لعبادة الله، لأن كلمة (إسر) في اللغة العبرية تعنى (عبد)، و (إيل) تعنى (الله)[٣].

---

١ - زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي - ١/٧٢ - المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الأولى - ١٣٨٤ هـ، وفتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية في علم التفسير - للشوكاني ١/٧٣، ٧٤ مطبعة الحلبي - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٨٣هـ (بتصرف)، والتفسير والمفسرون - د/ محمد حسين الذهبي - ١/١٦٥ - دار الكتب الحديثة - مصر الطبعة الثانية - ١٣٩٦هـ (بتصرف) ، والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير - د/ محمد رمزى نعنانة - صـ ٧١ - ٧٥ - دار القلم - دمشق - ١٣٩٠هـ والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير صـ ١٢ - د/ محمد أبو شهبة - مكتبة السنة - مصر - الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ (بتصرف) وغيرها.

٢ - زاد المسير ١/٧ (بتصرف)، وروح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للآلوسى ١/٢٤١ - دار إحياد التراث العربي - بيروت - لبنان - د. ت.

٣ - والمعجم الكبير مجمع اللغة العربية - ١/٢٤٣ - دار الكتب - مصر- ١٩٧٠م (بتصرف) وزاد المسير ١/٧٢ ، وروح المعاني ١/٢٤١، وبنو إسرائيل في القرآن تاريخ وتحقيق - د/ سيد رزق الطويل صـ ١٣ - دار المعارف - مصر - ١٩٨٠م.

ويرى بعض المستشرقين كلمة (إسر) تعنى (أقوى)، فقد تتبع (غوستاف لوبون) معنى هذه الكلمة فقال: (كلمة [إليوهيم] هى جمع لكلمة [إيل] التى تجئ في كلدة بمعنى (الإله الأعلى)، وكلمة [بابل] فيما بين النهرين تجئ بمعنى [باب إيل] كما أن [بيت إيل] تجيء في اليهودية بمعنى [منزل إيل]، والمكان الذي قاتل فيه يعقوب الرب سمى [فنوئيل] وتسمى هذا الراعى فيما بعد باسم [إسرائيل] الذي هو أقوى من الرب][1] تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

ثانيا: الإسرائيليات اصطلاحا:

يرى بعض الباحثين أن كلمة (الإسرائيليات) لم يضع علماؤنا القدماء لها حدا تعرف به، وإنما تحدث عنه عدد من المعاصرين[2] ونحن - وإن كنا نوافقهم في أن الإسرائيليات لم يضع لها القدماء مصطلحا علميا تعرف به كعلم التفسير أو علم أصول الفقه، أو علم اللغة ... إلخ - فإن معرفة ما تعنيه كلمة (إسرائيليات) لم يكن غائبا عن كتاباتهم إذا كتبوا عما يدور حولها. فهذا هو التابعي وهب بن منبه (ت ٤١١هـ) يصنف كتابا ويسميه (الإسرائيليات)[3] ولا شك أنه جمع بين دفتيه روايات عن بنى إسرائيل. يؤيد ذلك ما حكاه عنه

---

١ - اليهود في تاريخ الحضارات الأولى - د/ غوستاف لوبون صـ ٦٢ - ترجمة عادل زعيتر - مطبعة الحلبي - مصر - ١٩٧٠.

٢ - الإسرائيليات د/ رمزى نعناعة - صـ ٧٢ - ٧٣ .

٣ - أشار إلى ذلك الذهبى في ميزان الاعتدال - ووهب بن منبه أبو عبد الله اليماني الصنعاني تابعى ثقة، ولد في خلافة عثمان ٣٤هـ وتوفى سنة ١١٤ هـ، وقيل غير ذلك انظر الميزان ٣٥٢/٤ ترجمة رقم ٩٤٣٣ - تحقيق محمد على البجاوى وآخرين - مطبعة الحلبي - مصر - ونص على تصنيف وهب لكتاب الإسرائيليات إسماعيل البغدادي في هدية العارفين في أسماء الكتب والمؤلفين ٥٠١٦ ، ٥٠٢ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٣هـ.

الذهبي (ت ٨٤٧هـ) أنه كثير النقل من الإسرائيليات،[١]. وهذا أبوبكر ابن العربي (٣٤٥هـ) يقول عنها: (والإسرائيليات مرفوضة عند العلماء على البتات، فأعرض عن سطورها بصرك واصمم عن سماعها أذنيك، فإنها لا تعطى فكرك إلا خيالا)[٢]، فإذا ما وصلنا إلى الإمام ابن تيمية (ت ٨٢٧هـ) وجدناه يتحدث عن الإسرائيليات حديث المدرك لمعناها وأقسامها ولذلك فهى عنده (الأحاديث أو المنقولات الإسرائيلية المنقولة عن أهل الكتاب)[٣]، وبهذا المعنى تحدث عنها من أتى بعده كالذهبي (ت ٧٤٨هـ) وابن كثير (٧٧٤هـ)، والطوفى، وغيرهم[٤].

ومما سبق يتضح أن المعنى الاصطلاحي الذي ذكره علماؤنا المعاصرون للإسرائيليات وهو (أن لفظ الإسرائيليات وإن كان يدل بظاهره على اللون اليهودي للتفسير، وما كان للثقافة اليهودية من أثر ظاهر فيه إلا أنه يشمل ما هو أوسع من ذلك، فإنه يعم اللون اليهودي والنصراني للتفسير، وإنما يطلق على جميع ذلك لفظ الإسرائيليات من باب التغليب للجانب اليهودي على

---

١ ـ ميزان الاعتدال ٣٥٢/٤ .

٢ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١٠/١٥ ـ دار الكتب المصرية ـ مصر ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٨٠هـ.

٣ ـ مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية صـ ١٠٠ ـ تحقيق د/ عدنان زرزور ـ دار القرآن الكريم ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩١هـ.

٤ ـ ميزان الاعتدال ٣٥٢/٤ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/١ ـ دار الحديث ـ مصر ـ الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، والإسرائيليات للدكتور نعناعة صـ ١٦٥ نقلا عن كتاب الإكسير فى قواعد علم التفسير لنجم الدين الطوفى ـ مخطوطة مصورة عن المكتبة الأزهرية ورقة رقم ٦٣٩ علوم قرآن.

الجانب النصراني)[1]. هذا المصطلح قد سبق القدماء إلى معناه ووفق المعاصرون. إلى صياغته على هذا النحو. ولعل هذا الاصطلاح الذي صاغه علماؤنا المعاصرون للإسرائيليات عن أصول تحدث بها علماؤنا الأقدمون أرجح وأصوب مما ذهب إليه المستشرق فان فلوتن الذي يعرفها بقوله: (يطلق علماء المسلمين كلمة إسرائيليات على جميع العقائد غير الإسلامية ولاسيما تلك العقائد والأساطير التي دسها اليهود والنصارى في الدين الإسلامي منذ القرن الأول الهجرى)[2]، فهذا التعريف يمكن نقده من وجوه:

١ ـ يبرز هذا التعريف ما يسميه بالعقائد والأساطير التي دسها اليهود والنصارى في الدين الإسلامي ويجعل ذلك محورا أساسيا في التعريف وفي هذا طعن في العقائد الإسلامية ذاتها؛ إذ إن التسليم بهذا التعريف وقبوله واتخاذه أساساً يمكن الاعتماد عليه يعنى التسليم بتشويه العقيدة الإسلامية الصافية منذ عصر النبي، ـ ﷺ ـ ، وصحابته والتابعين، والحقيقة على غير ذلك فعقائد الإسلام تقوم على الوحدانية الخالصة الصافية التي لم ينلها شيء مما في عقائد اليهود والنصارى من شرك بالله يتمثل في ادعاء اليهود أن

---

١ ـ هذا التعريف للدكتور/ محمد حسين الذهبي من كتابه التفسير والمفسرون / ١ ١٦٥، وكتابه الإسرائيليات في القرآن والحديث صـ ١٩ ـ مجمع البحوث الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٣٩١هـ وقد نقله عنه عدد من علمائنا المعاصرين كالدكتور رمزى نعناعة في كتابه الإسرائيليات صـ ٧١ ـ ٧٥ والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه الإسرائيليات والموضوعات صـ ١٢ .

٢ ـ السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بنى أمية صـ ١٠٩ فان فلوتن ترجمة د/ حسن إبراهيم وآخرين وقد أورده الدكتور رمزى نعناعة ولم ينقده صـ ٧٣ .

عزيرا ابن الله، وفي قول النصارى إن المسيح ابن الله تعالى عما يقولون علوا كبيرا[١].

٢ ـ إن أغلب الروايات الإسرائيلية التي دست في كتب التفسير، أو في كتب التاريخ تدور حول بدء الخليقة، وقصص الأنبياء، وأحداث الأمم الغابرة والمبالغة في ذلك، ولا تمثل العقائد فيها جانبا كبيرا يمكن أن نعمم به الحكم على كل ما نقل إلى كتب التفسير أنه يمثل عقائد الإسلام[٢].

٢ ـ إن مسألة التمييز بين العقيدة الإسلامية الصحيحة وغيرها من العقائد الباطلة ـ التي حاول أصحابها أن يكسوها بصورة إسلامية حتى يتقبلها المسلمون كالجبرية والمعطلة والجهمية وغيرهم ـ كانت شغل علماء المسلمين الشاغل منذ عصور الإسلام الأولى فنقدوها وبينوا ما فيها من مخالفة لعقيدة الإسلام الصحيحة فما بالنا بالعقائد الأخرى التي تتنافي مع عقيدة الإسلام كلية كاليهودية والنصرانية وغيرهما ، وإن نظرة واحدة فيما كتبه علماؤها عن الملل والنحل والعقائد الباطلة لتبين إلى أى مدى كان اهتمامهم في هذا المضمار.[٣]

وعلى هذا فإن التعريف المعتمد للإسرائيليات، والذي عليه علماؤنا هو ما ذكرناه آنفا عن الدكتور محمد حسين الذهبي وذلك لشموليته واعتماده على ما قاله علماؤنا السابقون.

---

١ ـ قال تعالى (وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أني يؤفكون) (براءة / ٣٠).

٢ ـ الإسرائيليات للدكتور محمد أبو شهبة، صـ ٥ (بتصرف).

٣ ـ راجع الملل والنحل لابن حزم ـ ٢ ، ٢١٦ غيرها المطبعة الأدبية ـ مصر ـ ١٣١٧هـ.

ثالثا: أقسام الإسرائيليات:

نتيجة لما ورد في السنة النبوية المطهرة من الأحاديث التي يفيد بعضها جواز رواية الإسرائيليات، ويفيد البعض الآخر عدم جواز ذلك قسم العلماء الروايات الإسرائيلية الواردة في كتب التفسير إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: وهو الذي تجوز روايته مما ورد في صحيح السنة عن النبي - ﷺ - ، كتعيين صاحب موسى، عليه السلام، أنه الخضر.

القسم الثاني: وهو الذي لا تجوز روايته لأنه يخالف القرآن الكريم والسنة النبوية كالذي رواه بعض المفسرين من قصص لا تتفق وعصمة الأنبياء عليهم السلام ونحوه.

القسم الثالث: وهو ما يسميه العلماء بالمسكوت عنه فليس من القسم الأول ولا من القسم الثاني[1] وهو قسم يختلف فيه العلماء بين الجواز وعدمه ومثلوا له بما ذكره بعض المفسرين عن لون كلب أهل الكهف، وحجم سفينة نوح، عليه السلام، وطول آدم، عليه السلام، وعظم خلق الجبارين، وما إلى ذلك.

وفي عصرنا الحديث قسم الدكتور رمزى نعناعة الإسرائيليات إلى (أقسام متعددة باعتبارات مختلفة: فتنقسم أولا باعتبار السند إلى ما يلي:

أ - صحيح من ناحية سنده ومتنه . ب - ضعيف من ناحية سنده ومتنه. ج - موضوع، وهو ما كان مختلقا مصنوعا.

وتنقسم ثانيا باعتبار موضوع الخبر الإسرائيلي إلى ما يلي:

أ - ما يتعلق بالعقائد . ب - ما يتعلق بالأحكام. ج - ما يتعلق بالمواعظ

---

١ - مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية صـ ١٠٠ (بتصرف).

وتفصيل بعض الجزئيات مما ليس له صلة بالقسمين السابقين. وتنقسم ثالثا باعتبار الموافقة لما في شريعتنا والمخالفة لها إلى ما يلي:

أ ـ موافق لما في شريعتنا.

ب ـ مخالف لما في شريعتنا . ج ـ مسكوت عنه وليس في شريعتنا ما يؤيده ولا ما ينقضه. ويقول الدكتور ومما هو ملحوظ أن هذه التقسيمات الثلاثة إنما هى بالاعتبارات المذكورة وواضح كل الوضوح أنها متداخلة يمكن رجوع بعضها إلى بعض ويمكن أن ندخلها كلها تحت هذه الأقسام الثلاثة: (مقبول، ومردود، ومتوقف فيه)[١].

تعريف المسكوت عنه من الإسرائيليات

ونستطيع بعد هذه التقسيمات أن نعرف المسكوت عنه ـ موضوع بحثنا هذا ـ بأنه (قسم من أقسام الإسرائيليات ليس في شريعتنا ما يؤيده ولا ينقضه، ويختلف فيه العلماء بين القبول والرفض)، وأن نستخلص له أوصافا من خلال التقسيمات السابقة بأنه: ضعيف من ناحية سنده ومتنه يتعلق بالمواعظ وتفصيل بعض الجزئيات مما ليس له صلة بالعقائد ولا بالأحكام. وليس في شريعتنا ما يؤيده ولا ما ينقضه).

وسوف نرى في المباحث التالية موقف النبي، ـ ﷺ ـ ، وصحابته من الإسرائيليات بعامة، ومن هذا القسم بخاصة، ثم موقف الإمام ابن تيمية ـ لأنه صاحب هذا التقسيم ـ وتبعه في ذلك تلميذه ابن كثير ـ وعارضهما في الرأي البقاعي، وابن حجر، لنصل بعد ذلك إلى رأى علمائنا المعاصرين الذين يرجح أكثرهم عدم قبول هذاالقسم لما تسبب عن قبوله من ضعف للتفسير، وتشويه لصورة الإسلام النقية.

---

١ ـ الإسرائيليات ـ للدكتور رمزي نعناعة صـ ٧٦ ـ ٨٥ .

المبحث الثاني

(المسكوت عنه من الإسرائيليات في عهد النبي ص وصحابته)

أولا: موقف النبي ـ ص ـ في النقل عن بني إسرائيل:

بعد هجرته، ـ ﷺ ـ ، من مكة إلى المدينة واجه المسلمون تحديا ثقافيا جديدا وعميقا يتمثل في هذا الميراث الثقافي الحاوي لبقايا مختلطة ومبدلة ومحرفة من قصص الأنبياء، وخرافات ، وأساطير، وأمشاج من بعض الأحكام عند بعض أحبار اليهود وبعض رهبان النصارى كانوا قد حفظوا بعضه شفاهة وكتبوا بعضه في توراتهم وأناجيلهم ولم يكن للمسلمين بد من مواجهة هذا التحدى، وذلك بعد الاحتكاك المباشر بأهل الكتاب الذين يتحدث القرآن الكريم عنهم وعن كتبهم وعن أنبيائهم حديثا طويلا في سورة البقرة ـ أول سورة القرآن نزولا بالمدينة[1] وفي غيرها من السور حتى لا تكاد سورة من سورة المدنية تخلو من ذكرهم باستفاضة أو باختصار، بتصريح أو تلميح.

ورسول الله ـ ﷺ ـ هوالموجه الأول للمسلمين في هذه المواجه الثقافية الدينية، وقد أعطى لأهل الكتاب فرصة كبيرة من الوقت يتأملون فيها القرآن يصححون بها مابين أيديهم من موروث ثقافي بين حقه وباطله، وعقد معهم معاهدة يأمنون فيها على أنفسهم وسائر شئون حياتهم[2]، بلى صلّى النبي ـ ﷺ ـ ، إلى قبلتهم وهى بيت المقدس ستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا ثم

---

١ ـ الإتقان في علوم القرآن ـ للسيوطي ـ ١ / ١٠ ـ مطبعة الحلبي ـ مصر ـ الطبعة الثالثة ١٣٧٠هـ.

٢ ـ مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوى والخلافة الراشدة د/ محمد حميد الله صـ ٥ ـ٧، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة ـ د. ت، وقد خرج الوثيقة من مصادرها.

تحول ـ بأمر من الله تعالى ـ إلى بيت الله الحرام في مكة [١] وأمر بصيام يوم عاشوراء لما وجد اليهود يصومونه لأن الله نجى فيه موسى من فرعون فصامه معلنا أن المسلمين أحق بموسى من اليهود[٢] ، ولعله من هذا القبيل أيضا أن النبي، ـ ﷺ ـ أراد أن يبيح لأصحابه التحدث عن بني إسرائيل بشرط أن يتأكدوا من صدق ما يتحدثون به عنهم. ومعلوم أن مصدر الصدق في الحديث عن بنى إسرائيل آنذاك لم يكن اليهود وإنما المصدر الوحيد الصحيح ـ كان ولا يزال ـ لا يجاوز القرن الكريم فيما حكاه عنهم أو النبي، ـ ﷺ ـ وما تحدث به عنهم. وعلى هذا يجب أن نفهم ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قال: «بلغوا عنى ولو آية وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ومن كذب على فليتبوأ مقعده من النار»[٣] كانت هذه الإباحة في النقل عن بني إسرائيل والمشروطة بعدم الكذب عليه ـ ﷺ ـ أو على غيره مأمونة العواقب

---

١ ـ السيرة النبوية لابن هشام ٢/٥٥٠ ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ د. ت.

٢ ـ مختصر صحيح مسلم للمنذرى صـ ١٦٣ ـ باب : فضل صيام يوم عاشوراء ـ حديث رقم ٦١٣ ـ عن ابن عباس أن رسول الله قدم المدينة، فوجد اليهود صياما فقال لهم رسول الله: «ما هذا اليوم الذي تصومونه؟» قالوا هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكرا، فنحن نصومه، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: فنحن أحق وأولى بموسى منكم» فصامه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وأمر بصيامه. وفي الباب ما يدل على أن قريشا كانت تصومه أيضا فصامه النبي قبل هجرته إلى المدينة، والله أعلم، راجع صـ ١٦٣ ، ١٦٤ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة السادسة ١٤٠٧هـ.

٣ ـ فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٦/٤٩٦ ـ ٤٩٩ حديث رقم ٣٤٦١ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ د. ت.

ذلك لأنه - ﷺ - قد وضع فيما يتم نقله عنهم شرطين أساسين:

الأول: صدق الناقل. والثاني: صحة المنقول.

ولئن كان الشرط الأول واضحا في قوله - ﷺ - « ومن كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار» فإن الشرط الثاني كان مطبقا في حياته - ﷺ - ، يتمثل ذلك في القرآن الذي ينزله الله على نبيه يصحح للمسلمين أولا بأول ما قد يلتبس عليهم من أخبار بنى إسرائيل، فإن أجمل القرآن شيئا فقد كان النبي - ﷺ - يوضحه ويفصله على الوجه الذي لا يكون معه غموض لجاهل أو إشكال لمستفسر.

وأما إذا كان ما ينقل وما نزل من القرآن، أو مع ما أوحاه الله إلى نبيه فقد كان - ﷺ - يمحوه محوا حتى لا يكون له أي أثر ثقافي أو دينى في حياة أصحابه، فقد أخرج ابن كثير في تفسيره - من طرق عدة - عن جبير بن نفير قال - بعد ذكره قصة عن عمر بن الخطاب تبين موقفه من الإسرائيليات سنذكرها فيما بعد:

(قال عمر بن الخطاب انطلقت في حياة النبي - ﷺ - حتى أتيت خيبر، فوجدت يهوديا يقول قولا أعجبني، فقلت: هل أنت مكتبى مما تقول؟ قال: نعم. فأتيت بأديم فأخذ يملى على حتى كتبت في الأكراع فلما رجعت قلت: يا نبى الله وأخبرته الخبر. قال: ائتنى به، فانطلقت أرغب عن الشيء رجاء أن أكون جئت رسول الله، - ﷺ - ببعض ما يحب، فلما أتيت به قال أجلس اقرأ على، فقرأت عليه ساعة، ثم نظرت إلى وجهه فإذا هو يتلون، فتحيرت من الفرق، فما استطعت أن أجيز منه حرفا، فلما رأى الذى بى رفعه ثم جعل يتبعه رسمارسما فيمحوه بريقه، وهو يقول: لا تتبعوا هؤلاء فإنهم قد هوكوا

وتهوكوا، حتى محاه عن آخره حرفا حرفا)[١].

هذا هو النهى العملي الذي طبقه ـ ﷺ ـ مع عمر بن الخطاب عندما نقل عمر عن أهل الكتاب بعض ما كان يظن أنه يرضى الله ورسوله فغضب رسول الله من ذلك ومحاه بريقه الشريف، وقد كان هذا السلوك النبوى بعد أن وضح لأصحابه ما يحتاجونه من هذا الباب ـ كما يقول ابن كثير ـ : (فالمحتاج إليه ـ يقصد من المنقول عن بنى إسرائيل ـ قد بينه رسولنا ، وشرحه، وأوضحه عرفه من عرفه، وجهله من جهله)[٢] ودلل ابن كثير على ذلك بأدلة تبين أن النبي ـ ﷺ ـ لم يترك عذرا لمعتذر في نقل ما صح وما لم يصح عن بني إسرائيل فنذكر منها:

١ ـ ما أخرجه في تاريخه نقلا عن البخاري من الأحاديث الصحيحة التي بلغت سبعة وعشرين حديثا تحدث فيها النبي عن بني إسرائيل خاصة، ثم قال ابن كثير معقبا عليها (وأخبار بني إسرائيل كثيرة جدا في كتب السنة النبوية، ولو ذهبنا نتقصى ذلك لطال الكتاب، ولكن ما ذكرنا مما ذكر البخاري ففيه مقنع وكفاية، وهو تذكرة وأنموذج لهذا الباب. وأما الأخبار الإسرائيلية فيما

---

١ ـ الحديث ـ أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٦٦/٤ ، ٤٧١/٣ المطبعة الميمنية ـ مصر ١٣١٣هـ وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية / ١٩٨ : (إسناد صحيح، ورواه أحمد من وجه آخر عن عمر، وفيه قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، (والذي نفسى بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم إنكم حظى من الأمم وأنا حظكم من النبيين) وقال ابن كثير: (وقد أوردت طرق هذا الحديث وألفاظه في أول سورة يوسف) وهو في تفسير القرآن العظيم ـ لابن كثير ـ ٤٤٩/٢ ـ عالم الكتب ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٣هـ.

٢ ـ البداية والنهاية لابن كثير ـ ٧/١ ـ مكتبة الرياض الحديث ـ ودار الفكر ـ بيروت ـ لنبان ـ ١٤٠٢هـ.

يذكره كثير من المفسرين والمؤرخين فكثير جدا ومنها ما هو صحيح موافق لما وقع وكثير منها باطل بل أكثرها مما يذكره القصاص مكذوب مفترى وضعه زنادقتهم وضلالهم)[1].

٢ ـ وعن أبي زيد الأنصاري قال: صلى بنا رسول الله صلاة الصبح، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، ثم نزل فصلى الظهر، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى العصر ثم صعد المنبر فخطبنا حتى غربت الشمس ، فحدثنا بما هو كائن، فأعلمنا أحفظنا)[2].

٣ ـ وقال أبو ذر رضى الله عنه : (لقد مات رسول الله ـ ﷺ ـ وما طائر يطير بجناحيه إلا أذكرنا منه علما)[3].

٤ ـ وقال على ، رضي الله عنه: (كتاب الله فيه خبر ما قبلكم ونبأ ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله)[4].

ومن هذا يتضح أن النبي ـ ﷺ ـ كان لا يترك لأصحابه شيئا غامضا أو مجهولا في القرآن يجعلهم يلجئون إلى أهل الكتاب يسألونهم عنه.

ولكن ـ ومع كل هذا ـ ولما فجره القرآن في عقول الصحابة من تشوق شديد لمعرفة ما كان وما سيكون من أحداث فقد طلبوا من رسول الله، ـ ﷺ ـ أن

---

١ ـ المصدر السابق ٢/١٣٤ ـ ١٤٦ ، ١٤٧ .

٢ ـ مختصر صحيح مسلم ـ للمنذرى ـ صـ ٥٢٩ ـ ٥٣٠ ـ حديث رقم (١٩٩٥) تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ دمشق ـ الطبعة السادسة ـ ١٤٠٧هـ.

٣ ـ البداية والنهاية ١/٧ .

٤ ـ المصدر السابق ١/٧ .

يقص عليهم من أخبار الغابرين، ولأنهم يريدون المعرفة التاريخية الحقة التي لا خيال للبشر فيها؛ فكان التوجيه الإلهي في ذلك للنبي، - ﷺ - وللمسلمين هو التوجه للقرآن - وللقرآن وحده دون سواه من مصادر أخرى - ليعطى للمسلمين التصور الصحيح عما كان وعما سيكون، ولذلك لما سأل الصحابة الرسول، صلى الله عليه وسلم، أن يقص عليهم أنزل الله عليه سورة يوسف[1] لتقص عليهم بصورة صحيحة من منبع صادق لا كذب فيه ولا تحريف ولا تبديل، ولا نسيان ولا اختلاط.

ولم يثبت عن النبي، صلى الله عليه وسلم، - فيما أعلم - أنه أمر صحابته بالرجوع للتوراة لقراءتها أو الأخذ عنها أو معرفة تفاصيل ما ورد في القرآن مجملا من خلالها[2] بل ثبت عنه، صلى الله عليه وسلم، لما رأى بعض مظاهر الغزو الفكرى اليهودي المعتمد على التوراة - أنه أمر بالتوقف فيما يسمعه

---

١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن - للطبرى - ٥٥٦/١٥ - تحقيق محمود شاكر - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٩م، وأسباب النزول - للواحدى - ص- ١٨٢ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٩٥هـ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير - ٤٤٨/٢ (بتصرف).

٢ - وأما ما روى من أن النبي، صلى الله عليه وسلم، أذن لعبد الله بن سلام بأن يقرأ التوراة ليلة والقرآن ليلة فقال عنه الذهبي (إسناده ضعيف) وقال محقق الكتاب: (وسبب ضعفه أن فيه إبراهيم بن محمد بن يحيى قال عنه ابن حبان: كذاب منكر الحديث) ... ثم قال الذهبي: فإن صح ففيه رخصة في التكرار على التوراة التي لم تحرف، فأما اليوم فلا رخصة في ذلك لجواز التبديل على جميع نسخ التوراة التي أنزلها الله على موسى عليه السلام ونؤمن بها فأما هذه الصحف التي بأيدي هؤلاء الضلال فما ندري ما هى أصلا. راجع سير أعلام النبلاء للذهبي ٤١٨/٢ ، ٤١٩ - وقال في ترجمته لعبد الله بن عمرو ابن العاص عندما عرض للحديث الذي يقول إن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال له إنك ستقرأ التوراة والقرآن - قال الذهبي : (كذب موضوع قبح الله من افتراه) ٧٩/٥ - ٩٤ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة العاشرة - ١٤١٤هـ.

المسلمون من قبل اليهود ولا يقبلونه لا من خلال ما ذكرناه آنفا من شروط.

فقد روى أبو هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا (آمنا بالله وما أنزل إلينا (البقرة ١٣٦)[١].

فهذا الحديث يدل على أن غزوا فكريا موجها من اليهود كان يتم بين المسلمين بقصد التشكيك في القرآن وما يبينه للمسلمين من حقائق عن الإله، والكون، والحياة وغير ذلك. وقد حاول أحد اليهود إثارة بعض الشبهات الغيبية أمام النبي ، صلى الله عليه وسلم، نفسه فرد النبي، صلى الله عليه وسلم، فقد روى الإمام أحمد عن أبي أنملة الأنصاري عن أبيه أنه كان جالسا عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: إذ جاء رجل من اليهود فقال: يا محمد هل تتكلم هذه الجنازة؟ فقال رسول الله: الله أعلم، فقال اليهودي: أنا أشهد أنها تتكلم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم،: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله فإن كان حقا لم تكذبوهم وإن كان باطلا لم تصدقوهم»[٢].

فحديث أبي هريرة السابق نرى فيه كيف حاول اليهود - عن طريق نشر محتوى التوراة على أهل الإسلام - أن يجدوا ثغرة ينفذون منها إلى الثقافة الإسلامية مستغلين في ذلك تشوف المسلمين إلى العلم الوارد في الكتب السماوية السابقة، وفي حديث أبي أنملة الأنصاري نرى موقفا غريبا يحاول

١ - فتح الباري شرح صحيح البخاري - لابن حجر العسقلاني - ١٧٠/٨ حديث رقم (٤٤٥٨) دار المعرفة - بيروت - لبنان - د. ت.

٢ - المسند للإمام أحمد بن حنبل ١٣٦/٤ .

فيه أحد اليهود إثارة الشكوك في معرفة النبي ، صلى الله عليه وسلم، للغيب، ونرى أيضا كيف تعامل النبي مع أمثال هؤلاء ليحفظ على المسلمين دينهم، فقد أجاب اليهودي بأن العلم في أمر الغيب لله، سبحانه وتعالى، وأوضح لنا ، صلى الله عليه وسلم، أمثل السبل في مقابلة ما يروى عن أهل الكتاب فلم يحكم على جميعه بالكذب ولا بالصدق لخلط اليهود في التوراة بين الأمرين، فالأولى التوقف فيما يروى عنهم حتى لا نصدق كذبا أو نكذب حقا. وإضافة إلى ما ذكرناه يمكننا استخلاص بعض النتائج التي نختم بها الحديث عن موقفه صلى الله عليه وسلم، من الإسرائيليات.

أولا: إن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يقسم المنقول عن بني إسرائيل من روايات أقساما يقبل بعضها ويرفض البعض الآخر وإنما أمر بالتوقف التام أمام كل ما ينقله الناقلون عن بني إسرائيل أو ما يقوله علماؤهم حتى يمر من خلال مصفاة دقيقة تتمثل فيما يذكره القرآن أو يتحدث به هو صلى الله عليه وسلم عنهم، وما عدا ذلك فلا تحل روايته بل التوقف هنا يكون عن نقله أصلا، لا عن روايته بعد نقله؛ إذ لا يمكن أن يكون مقصوده، صلى الله عليه وسلم، التوقف عن روايته بعد أن أباح نقله!! وهذا يعنى أن تقسيم الإسرائيليات إلى أقسام ثلاثة إنما هو اجتهاد مستمد من أحاديثه، صلى الله عليه وسلم، ظهر بعد عصر النبوة.

ثانيا: كما أننا نرى أن هذا التوقف في قبول الرواية عن بني إسرائيل يتفق مع ما ورد في القرآن الكريم من أحكام عن التوراة التي كانت بين يدى اليهود في أثناء نزوله، قد حكم القرآن الكريم - كما يرى الدكتور صابر نعيمة - على التوراة التي كانت بين يدى اليهود آنذاك أربعة أحكام:

١ - التحريف والتبديل، كما ورد في سورة البقرة(آية ٧٥) والنساء (آية

٤٦) والمائدة (١٣، ٤١).

٢ ـ النسيان، كما ورد في سورة (البقرة ٤٤)، والمائدة (١٣، ١٤)، والأعراف ١٦٥)، (طه ١٢٦).

٣ ـ الإهمال والإخفاء المقصود ، كما ورد في سورتي (المائدة ١٥، والأنعام ٩١).

٤ ـ لبْس الحق بالباطل، كما في سورتي (البقرة، وآل عمران ٧١) فليس من المقبول عقلا ولا شرعا أن يأمر النبي ، صلى الله عليه وسلم،أتباعه بالنقل عن اليهود وهذه أوصاف كتابهم قد ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه[١].

ثانياً: وهذا التوقف يتفق مع عموميات النصوص القرآنية والنبوية التي تنهى المسلمين عن كثرة التساؤل عما لم يبينه القرآن ولم تذكره السنة، فالقرآن الكريم قد نهى المسلمين نهيا واضحا عن مثل هذه التساؤلات التي لا فائدة تعود على المكلف في دينه ودنياه من ورائها، يقول سبحانه وتعالى[يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم] (المائدة/ ١٠١) وروى مسلم عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فاتوا منه ما استطعتم فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم» وقال أيضا: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء ـ رحمة بكم من غير نسيان ـ فلا

١ ـ الأسفار المقدسة قبل الإسلام ـ د. صابر طعيمة ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولي ـ ١٤٠٦هـ (بتصرف).

تسألوا عنها»[١]، والمسكوت عنه من الإسرائيليات لا يخرج عن دائرة هذا النهى، وبخاصة إذا ما أخذنا أن العبرة عند العلماء من هذه النصوص وغيرها بعموم اللفظ لا بخصوص بالسبب[٢].

رابعاً: قد يرى بعض العلماء أن فوائد نقل الإسرائيليات إلى كتب التفسير تتمثل في التعبير عن مدى التأثير والتأثر بين الشعوب ، ورصد الاحتكاك الثقافي بينها(٣٢). وهذا وإن كان صحيحا من بعض الوجوه، ومفيدا أيضا من وجوه أخرى إلا أنه في كتب التفسير القرآني ووضع الروايات الإسرائيلية المكذوبة والضعيفة بجوار النص القرآني الإلهي المقدس يضر بفهم هذا النص ويضعف ثقافة قارئه؛ إذ يرى القارئ أن هذه الأساطير والخرافات الواردة في الإسرائيليات هى تفسير لهذا النص، فماذا يستفيد المسلم من معرفة الخلاف في نوع الشجرة التي أكل منها آدم، وطول سفينة نوح، ونوع خشبها ولون كلب أهل الكهف، ومكان هذا الكهف وحجمه ... إلخ[٤] مما مثل به العلماء للمسكوت عنه.

خامساً: إننا إذا أخذنا بالرأى القائل إن بعض آيات سورة المائدة من آخر آيات القرآن نزولا[٥] وراجعنا ما ورد في هذه السورة من آيات خاصة بكتب

١ ـ مختصر صحيح مسلم للمنذري صـ ٤٢٣ وانظر جامع العلوم والحكم ـ لابن رجب ـ صـ ١٠٧ ـ دار الريان للتراث ـ مصر ـ الطبعة الأولى ـ هـ ١٤٠٧ .

٢ ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٩/١ ، ٣٠ ـ مطبعة ومكتبة الحلبي ـ مصر ـ الطبعة الثالث ـ ١٣٧٠هـ .

٣ ـ الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير د/ محمد أبو شهبة صـ ٩ ـ مكتبة السنة ـ مصر ـ الطبعة الرابعة ـ ١٤٠٨هـ .بتصرف).

٤ ـ مقدمة في أصول التفسير ـ لابن تيمية ـ صـ ١٠٠ ، وتفسير ابن كثير وغيرهما.

٥ ـ راجع جامع البيان للطبري ٥١٨/٩ ، والكشاف ـ للزمخشري / ٥٩١، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ د. ت، وتفسير ابن كثير ٣/٢ .بتصرف).

أهل الكتاب وجدنا ما يلي: يقول تعالى عن فعل اليهود مع كلام الله الذي أنزله على أنبيائهم: [يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به] (المائدة ١٣) فهم يحرفون كلام الله، ويخفون بعضه كذلك يقول الله، سبحانه وتعالى: [يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثيرا مما كنتم تخفون من الكتاب ويعفو عن كثير] (المائدة ١٥) ثم إنهم يبدلون أحكام الله الواردة في التوراة، يقول الله، سبحانه وتعالى، مبينا ذلك [ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك يحرفون الكلم عن مواضعه يقولون إن أوتيتم هذا فخذوه وإن لم تأتوه فاحذروا] (المائدة ٤١) وقد أمرهم الله سبحانه أن يقيموا التوراة الصحيحة والإنجيل الصحيح دونما تبديل أو تحريف، وأن يؤمنوا - بعد ذلك - بالقرآن، فقال سبحانه [قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليكم من ربكم وليزيدن كثيرا منهم ما أنزل إليك من ربك طغيانا وكفرا] (المائدة ٦٨) فهذه الآيات تتحدث عن موقف أهل الكتاب مع كتاب التوراة التي أنزلها على نبيهم موسى، وعن تعاملهم معها بالتحريف، والتبديل والإخفاء لبعضها وإظهار البعض الآخر وغير ذلك. فهل يمكن بعد كل هذا أن يكون النبي، صلى الله عليه وسلم، قد أجاز الحديث عنهم طوال حياته؟ أم أن الصحيح أنه فعل ذلك لعلة في أول مقدمة المدينة ثم لما زالت هذه العلة كان حكمه الصحيح الذي يتفق مع آخر ما نزل من القرآن في هذا الشأن هو منع الرواية عنهم؟

ثانيا: موقف الصحابة من الإسرائيليات المسكوت عنها:

إن إباحة النبي، صلى الله عليه وسلم، بالتحدث عن بنى إسرائيل كانت مباحة في أول عهده بالمدينة، مشروطة بمالا كذب فيه ولا يخالف القرآن ما رواه هو نفسه عنهم - كانت هى القاعدة الأساسية التي التزمها الصحابة،

رضوان الله عليهم، في التعامل مع هذا التراث الإسرائيلي المختلط ، وقد كانوا رضوان الله عليهم لا يعرف لهم مثيل في الاقتداء والتأسي برسولهم، صلى الله عليه وسلم، وسنختار من بينهم بعض من يراهم العلماء بارزين في تفسير القرآن كعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو ابن العاص[١] فإنهم كانوا إضافة إلى ذلك يمثلون وجهة النظر العلمية للدولة الإسلامية آنذاك في النقل عن بني إسرائيل ، ولكننا سنبدأ ببيان موقف خليفة المسلمين عمر بن الخطاب لأن له في هذه المسألة رأيا.

أولا: موقف عمر بن الخطاب من نقل الإسرائيليات:

سبق أن ، أشرنا إلى موقف النبي، صلى الله عليه وسلم، مما نقله عمر عن أحد يهود خيبر، وأنه، صلى الله عليه وسلم، غضب من ذلك غضبا شديدا ومحا ما نقله عمر بريقه الشريفة، فهل أخذ عمر بهذا النهي في خلافته أم أنه ترخص في ذلك أخذا بحديث الإباحة الذي ذكرناه آنفا والذي يقول فيه النبي، صلى الله عليه وسلم، «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج؟) والجواب يأتي في موقف عمر من هذين الرجلين اللذين اجتهدا اجتهاد عمر سابقا ونقلا عن أهل الكتاب ـ في خلافته ـ بعض الروايت وجاءا إليه ليخبراه بما صنعا فما كان منه إلا أن نهاهما عن ذلك نهيا شديدا بلغ من شدته أن توعدهما بالضرب الشديد إن هما نقلا من ذلك شيئا!![٢] وقد يعترض على هذا الذي ذكرناه عن

---

١ ـ التفسير والمفسرون ٦٣/١ (بتصرف) ، والإسرائيليات د/ محمد أبو شهبة صـ ٥٧، وما بعدها.

٢ ـ تفسير القرآن العظيم ٤٤٩/٢ ، وفيه أن جبير بن نفير حدثهم أن رجلين كانا بحمص في خلافة عمر فأرسل إليهما وكانا قد اكتتبا شيئا من اليهود صلاصفة فأخذاها معهما يستفتيان فيها أمير المؤمنين، فلما قدما عليه قالا: إنا بأرض أهل الكتاب وإنا == ==

عمر بما يقوله ابن كثير عن موقف عمر، رضي الله عنه، من كعب الأحبار: (وهذا كعب الأحبار من أجود من ينقل عنهم وقد أسلم في عهد عمر، وكان ينقل عن أهل الكتاب، فكان عمر، رضى الله عنه، يستحسن بعض ما ينقله لما يصدقه من الحق، وتأليفا لقلبه، فتوسع كثير من الناس في أخذ ما عنده وبالغ هو أيضا في نقل تلك الأشياء التي كثير منها ما يساوى مداده ومنها ما هو باطل لا محالة، ومنها ما هو صحيح يشهد له الحق الذي بأيدينا)[1].

وهذه الرواية تحمل في طياتها بيان الأسباب التي من أجلها كان عمر، رضى الله عنه، يقبل بعض روايات كعب عن بني إسرائيل. قد فعل عمر ذلك لسبب مهمين:

الأول: أنه قبل من كعب ما كان يوافق الحق الذي بأيدينا، والذي حددناه آنفا بأنه القرآن وصحيح الحديث والسبب الثاني: تأليفا لقلب كعب لأنه كان حديث عهد الإسلام. ولكن لما تمادي كعب في ذلك ونقل ما لا يجوز نقله، ماذا فعل معه عمر ، رضى الله عنه؟ لقد بين ابن كثير أيضا موقف عمر من تمادي كعب إذ أورد تهديد عمر لكعب تهديدا عنيفا يقول فيه (لتتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة)[2].

نسمع منهم كلاما تقشعر مه جلودنا أفنأخذ منه أو نترك؟ فقال: لعلكما كتبتما منه شيئا فقالا: لا قال سأحدثكما ـ فذكر لهما نهى النبي له عن ذلك ـ ثم قال: فلو علمت أنكما كتبتما شيئا جعلتكما نكالا لهذه الأمة، قالا: والله ما نكتب منه شيئا أبدا فخرجا بصلاصفتهما فحفرا لها فلم يألوا أن يعمقا ودفناها فكان آخر العهد منها) (بتصرف).

١ ـ البداية والنهاية ـ لابن كثير ـ ١٣٤/١ .

٢ ـ المصدر السابق ١٠٨/٨ .

فموقف عمر، رضى الله عنه، كان موقف الذي يرقب الأمر بتيقظ شديد، فعلى الرغم من حرصه على تأليف قلب كعب، رضى الله عنه، إلا أنه لا يرى في ذلك مبررا في نقله عن بني إسرائيل، وبخاصة بعد زوال السبب وهو تمكن الإسلام من قلبه. لكن كعباً، رضى الله عنه، ربما كانت تغالبه ثقافته اليهودية التي نشأ فيها فيحاول التحدث بها بين المسلمين، فكان تهديد عمر ـ خليفة المسلمين آنذاك ـ له بالنفى إلى أرض اليمن. وهذا الموقف العمرى يعطى للباحثين في هذه القضية بعض الملامح المهمة هى:

١ ـ أن عمر، رضى الله عليه، عنه أخذ بالنهى ولم يعترض عليه فيما أعلم أحد من الصحابة آنذاك مع علمهم بحديث الإباحة، بل نفهم من شدة عمر في النهى عن ذلك أنه قد سن عقوبة لمن يفعل ذلك تصل إلى التعزير بالضرب فقد هدد الرجلين بقوله: (لو أنكما نقلتما شيئا لجعلتكما نكالا). أو النفى الذي هدد به كعب الأحبار.

٢ ـ أن الأمر بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وسلم، يختلف عما كان عليه في حياته في الأخذ عن بنى إسرائيل أو النقل من كتبهم إذ بعد موته، صلى الله عليه وسلم، لم يعد للأخذ عنهم أو النقل من كتبهم سوى مصدرين فقط القرآن، وما صح عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من حديث شريف.

٣ ـ أن أمر النقل عن بنى إسرائيل لم يكن فيه اجتهاد للصحابة ليترخصوا فيه، ولو كان الأمر كذلك لما كان موقف عمر منه على هذه الصورة وإنما قبل عمر بعض ما رواه كعب عنهم للسببين المذكورين آنفا.

ثانيا: موقف عبد الله بن عباس:

أما حبر العلماء، وإمام المفسرين عبد الله بن عباس، الذي حاز على دعاء النبى له بتعلم التأويل والفقه في الدين[1] فإنه لا يرى إلا التوقف في الرواية عن بنى إسرائيل ولا يرى النقل عنهم أو حتى سؤالهم عما أجمله أو سكت عنه الله ورسوله، فقد روى البخارى قوله ينهى المسلمين عن سؤال أهل الكتاب عما عندهم من علم دينى فقال (يا معشر المسلمين: كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزله الله على نبيه، صلى الله عليه وسلم، أحدث تقرءونه لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟، لا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم عن الذي أنزل إليكم)[2].

كان لا بد للباحثين فيما تركه ابن عباس من تفسير للقرآن أن تكون هذه الفتوى الصحيحة هى المنطلق الأساسي في الحكم على مانسب إليه من إسرائيليات، وليس ما يردده بعض المستشرقين ومن لف لفهم[3] وأن يكون قبول ما روى عنه كما يرى بعض العلماء - (محل دراسة لكل رواية، وألا نغتر

---

١ - إشارة إلى الحديث الشريف (اللهم فقهه في الدين) - مختصر صحيح مسلم صـ ٤٤٨ - حديث رقم ١٦٩٠ .

٢ - الرواية أخرجها البخاري - انظر فتح الباري جـ ٥، وجـ ١٣ - حديث رقم ٢٦٨٥ ، ٧٣٦٣ ، ٧٥٢٢ ، ٧٥٢٣ .

٣ - انظر ما قاله جولد زيهر في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي - جولد زيهر - صـ ٦٥ - ٦٧ - ترجمة عبد الحليم النجار - مطبعة السنة المحمدية - ١٣٧٤ هـ، وما قاله أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام صـ ٢٤٨ - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - مصر - الطبعة التاسعة - ١٩٦٤.

بما أوردته عنه كتب التفسير القديمة كتفسير الطبرى، والثعلبي، والسيوطي وغيرهم، فإن كتب التفسير ـ بصفة عامة ـ تهتم كثيرا بما قاله ابن عباس في التفسير وقد أساء الرواة الضعاف والوضاعون والمدلسون من كل مجرح موهن إلى ذلك الحبر الجليل، فنسبوا إليه كلاما كثيرا لم يقله، ثم أساء أصحاب التفاسير، فنقلوا هذه الروايات وسودوا بها صفحات كتبهم دون بحث الأسانيد، وهكذا وصلت إلينا كتب التفسير وهى تحكى عن ابن عباس في تأويل الآية الواحدة ـ أحيانا ـ رأيين أو ثلاثة، أو أكثر وبعض هذه الآراء يناقض بعضها الآخر مناقضة صريحة يستحيل الجمع بينها ومن غير المعقول ولا من السائغ أن يقول صحابي جليل كابن عباس كل هذا الخليط العجيب)[1] ولنا من فتوى ابن عباس السابقة بعض الاستنباطات التي تفيدنا في النظر إلى ما نسب إليه من روايات إسرائيلية:

أ ـ إن الصواب من الأمر أن يسألنا أهل الكتاب عن الحق الذي أنزله الله على نبينا، صلى الله عليه وسلم، ليصححوا به ما حرفوه وبدلوه وغيروه في كتب أنبيائهم التي كانت صحيحة وقتما أنزلت عليه وأن تغزو إسلامياتنا إسرائيلياتهم، وليس العكس، وطالما أنهم لم يفعلوا ذلك، فلا نسألهم عن باطلهم لنخلط به ما عندنا من الحق، فنتحير كما تحيروا ، ونتهوك كما تهوكوا.

ب ـ وقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ، ولم يبلغ عبد الله ابن عباس الرابعة عشر من عمره، مما يرجح أن فتواه هذه كانت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إن ما صح عن ابن عباس من تفسير للقرآن برواية على بن أبي طلحة عنه يؤكد هذا الترجيح؛ إذ جاء هذا التفسير خلوا من

---

١ ـ راجع التفسير والمفسرن ١/ ٧٠ ـ ٧٣ والإسرائيليات للدكتور رمزي نعناعة ١٢٦ ـ ١٣٢ .

الروايات الإسرائيلية بقسميها: المرفوض، والمسكوت عنه[1] وبذلك يكون هذا التفسير الصحيح في النسبة إليه هو التطبيق العملي لفتواه، وما ورد عنه من روايات أخرى في التفسير تتحدث عن بنى إسرائيل يجب أن تقبل من خلال هذين المقياسين: المقياس القولى، وهو فتواه، والمقياس العملي، وهو نفس الصحيح.

ج - إن القرآن الكريم يجب ما قبله من الكتب السابقة أخذا بعموم قوله تعالى: [ما فرطنا في الكتاب من شيء ...] (سورة الأنعام ٣٨) وقوله تعالى: [وأنزلنا إليك الكتاب مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه ...](سورة المائدة ٤٨) وهذا - والله أعلم - معنى حداثته وعدم شيبته - ولذلك فما حكاه القرآن عنهم أو صح عن النبي ، صلى الله عليه وسلم، هو المعتمد عليه.

د - أن نؤمن كما - يرى ابن عباس في فتواه السابقة - أن ما بين أيدى أهل الكتاب الآن من بعد نزول القرآن - قد حرّف وبدّل وغُيّر، وأصابه اللى والنسيان والاختلاط، وهذا يجعلنا نشك فيما نسب إلى ابن عباس، صلى الله عليه وسلم، من روايات إسرائيلية في كتب التفسير؛ إذ لا يتفق قبولها مع فتواه الصحيحة، آنفة الذكر في النقل عن كتبهم أو الأخذ عنهم.

---

١ - راجع (تفسير ابن عباس المسمى صحيفة على بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن الكريم) - تحقيق - راشد عبد المنعم الرجال - مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان - الطبعة الثانية - ١٤١٤هـ وقال عنها: (هى من أقدم الروايات التي دونت عن ابن عباس وإن هذه الرواية من أصح الطرق عنه، وإن البخارى وابن جرير وغيرهما نقلوا هذه الصحيفة في كتبهم، وهى من أصح الطرق في التفسير عن ابن عباس) تفسير ابن عباس ص - ٤٨ .

هـ ـ بل إن ما يتفق مع هذه الفتوى ويؤكدها هو ما رواه السيوطي بسنده عن الإمام الشافعي، رضى الله، أنه قال: (لم يصح عن ابن عباس في التفسير إلا ما يشبه المائة رواية)[١] فأين هذا مما نراه في كتب التفسير من روايات لا تحصى منسوبة لابن عباس؟!.

ثالثا: موقف عبد الله بن مسعود من الإسرائيليات:

هذه الفتوى السابقة من حبر الأمة عبد الله بن عباس قد ذكرها ـ مؤكدا محتواها ـ الحبر الثاني في تفسير القرآن عبد الله بن مسعود، الذي ينصح المسلمين نصيحة العالم الأمين على تراث أمته ودينه ألا يشوبه ما شاب تراث بني إسرائيل قال (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، إما أن تكذبوا بحق، أو تصدقوا بباطل، فإنه ليس أحد من أهل الكتاب إلا وفي قلبه تالية تدعوه إلى دينه كتالية المال)[٢].

وللسبب نفسه الذي رأيناه عند ابن عباس آنفا ـ يرفض ابن مسعود الرواية عن بنى إسرائيل أو سؤالهم عما يجهله بعض المسلمين من مسائل لا تتعلق ـ قطعا بأصل الدين وتشريعاته ـ وإنما تتعلق غالبا بالتفاصيل الدقيقة التي أجملها القرآن عندما تناول قصص الأنبياء، وبدء الخليقة، ما شابه ذلك.

رابعاً: موقف عبد الله بن عمرو بن العاص من الإسرائيليات:

والصحابي الرابع الذي يجب أن نحدد موقفه من مسألة الإسرائيليات بعامة والمسكوت عنه بخاصة هو عبد الله بن عمرو بن العاص لأنه راوى

---

١ ـ الإتقان في علوم القرآن ١٧٥/٢ .

٢ ـ تفسير ابن كثير ٤٠٢/٣ .

الحديث الذي أخذ منه بعض العلماء إباحة التحدث عن بنى إسرائيل والرواية عنهم والذي يقول فيه النبي صلى الله عليه وسلم، «... وحدثوا بنى إسرائيل ولا حرج ...» ولما كان عبد الله بن عمرو هو الراوى لهذا الحديث ذكره بعض العلماء بين أقطاب الرواية عن بني إسرائيل ونقل مروياتهم إلى الثقافة الإسلامية بعامة، وإلى التفسير القرآني بخاصة[1]، وسبب هذه النظرة لعبد الله بن عمرو بن العاص هو قصة الزاملتين التي تقول: إن "عبد الله عثر على زاملتين - أي حمل بعيرين - من كتب أهل الكتاب يوم اليرموك فكان يحدث الناس منهما) فهذه القصة قد أشار إليها بعض العلماء، وبعضهم نسب إليها بعض الروايات التي نسبت إلى عبد الله بن عمرو عن بنى إسرائيل[2] - وفي رأيي - أن هناك بعض الأسباب التي تجعلنا نتردد في قبولها وجعلها سببا في روايته لبعض الإسرائيليات نجملها فيما يلي:

١ - أسباب دينية: تتمثل في أمرين: أحدهما أن عبد الله بن عمرو ابن العاص قد وضعت عليه أحاديث بهذا الخصوص مفادها أن النبي صلى الله عليه وسلم، قد أباح له قراءة التوراة ليلة والقرآن لية، فقد روى الذهبى عن ابن لهيعة بسنده أن عبد الله رأي رؤيا فقصها على النبى، صلى الله عليه وسلم، فقال «تقرأ الكتابين: التوراة والفرقان» وهذا الخبر عَقَّبَ عليه الذهبي قائلا: (في سنده ابن لهيعة ضعيف الحديث ، وهذا الخبر منكر، ولا يشرع لأحد بعد نزول القرآن أن يقرأ التوراة ولا أن يحفظها...)[3]، ثم قال في موضع آخر (وأما ما روى من أن النبي، صلى الله عليه وسلم، أذن لعبد الله أن يقوم

---

١ - سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٣/٨٦.

٢ ، ٣ - مقدمة في أصول التفسير صـ ٩٨ ، والإسرائيليات للدكتور رمزى نعناعة ص ص ١٥٢ ، ١٥٣ (بتصرف).

بالقرآن ليلة وبالتوراة ليلة، فكذب موضوع قبح الله من افتراه)[١] فلا نستبعد ـ كما يرى د/ عدنان زرزور ـ وضع مثل هذه القضية عليه أيضا[٢].

والأمر الثاني: أن وقعة اليرموك قد حدثت في عهد أبي بكر وعمر أي بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وسلم، بزمن غير قليل وقد تعلم المسلمون منذ زمن نبيهم أن الغنائم الحربية إنما يقسمها الأمير أو الخليفة أو من يقوم على أمر المسلمين، فهل يقبل عقلا أو شرعا أن عمر بن الخطاب صاحب الموقف المتشدد في الرواية عن بني إسرائيل أو النقل عنهم أن يعطى لعبد الله ابن عمرو مقدار زاملتين من كتب أهل الكتاب بدلا من حقه في الغنائم؟ فهذا لا يقبل عقلا ولم أجد به ـ حسب علمى ـ رواية صحيحة أو ضعيفة تؤيده، وليس من المعقول أيضا أن عبد الله قد خص نفسه دون سائر المسلمين بالاستيلاء على هاتين الزاملتين، فنحن نبرئ عبد الله وسائر الصحابة الكرام من فعل ذلك.

٢ ـ أسباب سياسية: تتمثل في العلاقة بين عبد الله بن عمرو بن العاص وبين خليفة المسلمين آنذاك سيدنا معاوية أبي سفيان، رضى الله عنه؛ إذ لم تكن هذه العلاقة بينهما مرضية في غالب أحوالها وذلك لأن عبد الله بن عمرو لم يكن موافقا لسياسة معاوية وإنما كان يطيعه مرغما بسبب أمر النبي، صلى الله عليه وسلم، أن يطيع أباه طوال حياته. وقد كان أبوه عمرو ابن العاص في جيش معاوية، فظل عبد الله آخذا بهذا الأمر طوال حياته عملا

---

١ ـ المصدر السابق ٥/٧٩ ـ ٩٤ .

٢ ـ مقدمة في أصول التفسير حاشية صـ ٩٩ .

بوصية النبي، صلى الله عليه وسلم، صلى الله عليه وسلم، [1] وقد أدى هذا التوتر في العلاقة إلى محاولة تشويه صورة عبد الله الدينية التي في عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، في مكانة سامقة من العبادة والعلم، والجهاد فمن المعروف عنه أنه يختص من بين الصحابة بصحيفته الصادقة التي تلقى فيها سبعمئة حديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، مباشرة ليس بينهما راوٍ وأنه من أكثر الصحابة كتابة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، [2] ولا شك في أننا نبرئ معاوية رضى الله عنه، من محاولة هذا التشويه العلمي المقصود لشخصية عبد الله حتى يبدو علمه مأخوذا عن زاملتين من علم أهل الكتاب فلا يقبل العلماء على روايته خوفا من اختلاط الصحيح بالباطل عنده، وإنما لا نبرئ من افترى مثل هذه القصة فوضعها عليه مهتبلا تلك الفرصة التي قد تساعد على رواجها.

٢ ـ أسباب علمية نراها في أمرين:

أحدهما: أن الروايات الواردة عن عبد الله بن عمر في التفسير قليلة، على الرغم من أن بعض العلماء قد عده قطبا من أقطاب الإسرائيليات دونما حصر لرواياته الإسرائيلية التي تمكننا من إطلاق مثل هذا الوصف عليه[3].

والأمر الثاني: أنني راجعت بعض المصادر المعتبرة مثل (أسد الغابة، وتهذيب التهذيب، وسير أعلام النبلاء) التي ترجمت لعبد الله فلم أجدها ذكرت قصة الزاملتين من قريب أو بعيد[4].

---

١ ، ٢ ـ تذكرة الحفاظ ـ للذهبي ٤٢/١ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٣٧٤هـ (بتصرف).

٣ ـ أشار الإمام ابن تيمية إلى ذلك إشارة سريعة في مقدمته صـ ٩٨ ولكن في عصرنا الحديث عندما حاول الدكتور رمزي نعناعة حصر أشهر من تروى عنهم الإسرائيليات جعل عبد الله بن عمرو ثالثهم ص ص ١٤٣ ـ ١٥٩ .

٤ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ـ لابن الأثير ـ ٣٥٠/٣ ـ المطبعة الوهبية ـ ١٢٨٠هـ تهذيب التهذيب ـ لابن حجر ـ ٤١٨/٢ ، ٤١٩ ـ دائرة المعارف ـ الهند ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٢٦ هـ ، وسير أعلام النبلاء ـ ٨٦/٣ ومابعدها.

٤ ـ وأخيرا، فقد فند الدكتور عدنان زرزور خبر الزاملتين مرجحا (أنه من وضع الوضاعين على عبد الله بن عمرو، إما لمواقفه السياسية، أو لصرف الهمم عن صحيفته الصادقة في الحديث) ثم إن ثقافة أهل الكتاب آنذاك: (لم تكن تمثل من الكم الذي يعثر منه عبد الله على زاملتين من كتبهم)[١] فإذا أضفنا إلى ذلك أن عبد الله هو راوى الحديث الذي يبيح الرواية عن بنى إسرائيل كان كل ذلك أدعى إلى ما ذهبنا إليه من التردد في قبول هذا الخبر عنه.

وفي نهاية هذا المبحث يمكننا أن نجمل موقف الصحابة، رضوان الله عليه، من رواية الإسرائيليات بمجملها، أو نقلها إلى كتب السير فيما يلي:

١ ـ إن أعلم الصحابة بكتاب الله وتفسيره ـ بعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كعمر بن الخطاب وابن عباس، وابن مسعود، كانوا يتوقفون في رواية الإسرائيليات.

٢ ـ إن تقسيم الإسرائيليات إلى أقسام لم يكن من شأنهم، إذ لم يكن يعنيهم منها سوى ما ذكره القرآن أو صح به الحديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ولذلك أتى حكمهم عليها بصورة مجملة، ولا يخرج المسكوت عنه منها عن هذا الحكم.

٣ ـ كان الصحابة، رضوان الله عليهم، يدركون خطورة هذا الأمر وما يترتب عليه من عواقب على التفسير القرآني ولذلك كان سؤالهم لأهل الكتاب إذا وقع ـ كما يرى بعض العلماء ـ نادرا ولا يكون إلا في الضرورة القصوى وبخاصة بعد نَهْى إمامَىْ التفسير ابن عباس، وابن مسعود للمسلمين عن ذلك،

١ ـ مقدمة في أصول التفسير حاشية صـ ٩٩ .

يقول الدكتور محمد حسين والي: (إن الصحابة رضوان الله عليه ـ لم يسألوا أهل الكتاب عن شيء، ولم يقبلوا منهم كل شيء، بل كانوا يسألون عن أشياء لا تعدو أن تكون توضيحا للقصة وبيانا لما أجمله القرآن منها، مع توقفهم فيما يلقى إليهم فلا يحكمون عليه بصدق ولا بكذب ما دام يحتمل كلا الأمرين، امتثالا لقوله، صلى الله عليه وسلم، «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ...» الحديث[1].

٤ ـ ولم يكن سؤال الصحابة ـ لبنى إسرائيل ـ إذا وقع يتعدى المسكوت عنه من الإسرائيليات التي تتناول بعض التفصيلات والجزئيات التي لا تدخل في التشريع أو العقائد، وإنما كان سؤالهم فيما لا نص فيه يقول الدكتور الذهبي (كذلك كانوا لا يسألون عن الأشياء التي يشبه أن يكون السؤال عنها نوعا من اللهو والعبث، كالسؤال عن لون كلب أهل الكهف، والبعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ومقدار سفينة نوح، ونوع خشبها ، واسم الغلام الذي قتله الخضر ... وغير ذلك، ولهذا قال الدهلوى بعد أن بين أن السؤال عن مثل هذا تكلف مالا يعنى (وكانت الصحابة، رضى الله عنهم، يعدون مثل ذلك قبيحا من قبيل تضييع الأوقات)[2].

---

١ ـ التفسير والمفسرون ١٦٩/١ ـ ، ١٧٠ .

٢ ـ المصدر السابق الصفحة نفسها.

المبحث الثالث

تقسيم الإسرائيليات وظهور المسكوت عنه

أولا: تقسيم الإسرائيليات وظهور المسكوت عنه عند ابن تيمية[١]:

بعد اطلاعه على كثير من كتب التفسير بالمأثور في عصره، وما رآه فيها من روايات إسرائيلية لا حصر لها كتب ابن تيمية مقدمته في أصول التفسير مضمنا إياها رأيه في الإسرائيليات قسمها إلى أقسام ثلاثة:

(القسم الأول: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح . والقسم الثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه. والقسم الثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذاالقبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته لما تقدم ـ يقصد الحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو وفيه: وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج، وغالب ذلك لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني)[٢].

وهذا التقسيم الذي سبق إليه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ فيما أعلم ـ حمله عنه كثير من العلماء، وأخذوا عنه جواز رواية الإسرائيليات المسكوت عنها في التفسير، وهذا القول بالجواز لا يعنى موافقة الإمام ابن تيمية على ملء كتب التفسير بالمأثور بهذا القسم من الإسرائيليات، مما ينكره شيخ الإسلام نفسه وغيره من العلماء، ولذلك وجب علينا أن نحاول فهم هذا التقسيم فهما صحيحا

---

١ ـ هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني، كان من بحور العلم الأذكياء المعدودين الزهاد الأفراد توفى سنة ٧٢٨هـ انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٩٦/٤ ترجمة رقم ١١٧٥ .

٢ ـ مقدمة في أصول التفسير صـ ١٠٠ .

يتوافق مع مراد ابن تيمية منه، ثم نرجع إلى تفسيره للقرآن لنرى هل اعتمد على هذا التقسيم عندما تناول تفسير بعض الآيات التي يروى فيها المفسرون روايات إسرائيلية، أم لا؟

فقد شرح لنا قصده من هذا التقسيم في موضعين من مقدمته في أصول التفسير، ولسنا في حاجة إلى بيان رأيه في القسيمن الأول والثاني لوضوحهم وعدم الخلاف فيهما، وأما القسم الثالث، وهو المسكوت عنه الذى لا يقوم دليل عندنا على صحته ولا كذبه فسنقف أمام رأيه فيه بالتفصيل لأنه موضوع بحثنا، فيما يلي:

ثانيا: موقف ابن تيمية من الإسرائيليات المسكوت عنها:

سبق أن ذكرنا رأي ابن تيمية في هذا القسم وتعريفه له بأنه (لا من قبيل الصحيح ولا من قبيل المكنوب، فلا نؤمن به ولا نصدقه وتجوز حكايته) ودليل هذا الجواز حديث عبد الله بن عمرو الذي ذكرته آنفا وفيه (وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج) وفي رأيي أن هذا التعريف - إلى هذا الحد غير مكتمل ولا يعطى ولا يبين الموقف الصحيح لابن تيمية من هذا القسم، وإذا أردنا أن نصل في ذلك إلى حقيقة موقفه وجب علينا أن نتناول ذلك التعريف في ضوء معيارين أساسين:

المعيار الأول: أقواله عن هذا القسم في مقدمته، فعندما تحدث عن التفسير النقلي نراه يقول: (والمقصود بأن جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم، فمنه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه مالا يمكن معرفة ذلك فيه، وهذا القسم الثاني من المنقول - وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه عامته مما لا فائدة فيه، والكلام فيه من فضول الكلام.

وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته فإن الله تعالى نصب على الحق فيه دليلا. فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه: اختلافهم في لون كلب أهل الكهف، وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح ... إلخ فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولا نقلا صحيحا عن النبي، صلى الله عليه وسلم، كاسم صاحب موسى أنه الخضر، فهذا معلوم، وما لم يكن كذلك بل كان مما يؤخذ من أهل الكتاب ـ كالمنقول عن كعب ووهب، ومحمد بن إسحاق وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب ـ فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»[1].

فهذا المعيار يحتاج منا النظر فيه مرات عديدة لنتبين أنه مع تعريفه السابق يعطينا تصورا صحيحا لحكمه في المسكوت عنه من الإسرائيليات:

فالنظرة الأولى: نتبين منها أن ابن تيمية يتحدث عن المنقول بصفة عامة، ثم يخص المسكوت عنه بالحديث فيحكم عليه بأنه (لا فائدة فيه، وأنه من فضول الكلام) وهذا يعنى أن عدم نقله أولى وأسلم، فليس من المقبول شرعا ولا عقلا أن نملأ كتب التفسير بما لا فائدة فيه من فضول الكلام وهى التى تشرح كلام الله سبحانه وتعالى.

والنظرة الثانية: إنه ضرب لنا نموذجا مما نقبله ومما لا نقبله في كتب التفسير، فما صح نقله عن النبي ، صلى الله عليه وسلم، قبلناه وما لم يصح رفضناه، فإذا صح عن النبي في صاحب موسى أنه الخضر فإن قال لنا قائل

---

١ ـ مقدمة في أصول التفسير ص ص ٥٦ ، ٥٧ .

غير ذلك رفضنا قوله لما صح عندنا.

النظرة الثالثة: إنه يرى (أن المسكوت عنه لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة) والحجة يقصد بها صحة السند عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ما أكده ودلل عليه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » الحديث، فالتوقف المفهوم في الحديث هو البحث عن الحجة الصحيحة لقبوله ولرفضه، وهذا يقتضى ألا نقبل رواية في كتب التفسر من هذا القسم إلا بعد التوقف فيها فإن كانت صحيحة قبلناها وإلا فلا حاجة لذكرها إلا على سبيل التحذير منها.

النظرة الرابعة: إن ابن تيمية هنا مساير - وهذا ما ينسجم مع منهجه وعلمه وتراثه - لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وصحابته ، وكل ما في الأمر أنه زاد الأمر تفصيلا لما أجمله الحديث الذي نص على التوقف في الرواية عن أهل الكتاب، ولذلك فإن المسكوت عنه الذي تحدث عنه إنما ألحقه - بما وضع لقبوله من شرط الحجة الصحيحة - بالصحيح وإلا فيلحق بالمكنوب الذي لا يُقبل لضعف سنده أو لمخالفته لشرع الله لنا.

المعيار الثاني: وهو المعيار التطبيقي لرأيه السابق والذي نراه فيما تركه من تفسير للقرآن الكريم إذ لم يجز ابن تيمية لنفسه رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات فضلا عن رواية الباطل منها، وقد راجعت ما جمعه العلماء من تفسيره في أربعة مجلدات كبار من فتاويه الكبرى[1] فما وجدت من الروايات

---

١ - راجع : مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي جـ ١٤، ١٥، ١٦ ، ١٧ - مطبعة كردستان العلمية - ١٣٢٦هـ.

الإسرائيلية التي ذكرها المفسرون شيئا يذكر، بل وجدته قد حمل على رواة الإسرائيليات، فقال: (ولما فتح المسلمون البلاد، كانت الشام ومصر وما حولهما مملوءة من أهل الكتاب اليهود والنصارى، فكانوا يحدثونهم عن أهل الكتاب بما بعضه حق وبعضه باطل، فكان من أكثرهم حديثا عن أهل الكتاب كعب الأحبار. وقد قال معاوية ـ رضى الله عنه ـ ما رأينا في هؤلاء الذين يحدثونا عن أهل الكتاب أصدق من كعب ، وإن كنا لنبلو عليه الكذب أحيانا[١]. ومعلوم أن عامة ما عند كعب أن ينقل ما وجده في كتبهم، ولو نقل ناقل ما وجده في الكتب عن نبينا صلى الله عليه وسلم، لكان فيه كذب كثير، فكيف بما في كتب أهل الكتاب مع طول المدة، وتبديل الدين وتفرق أهله، وكثره الباطل فيه)[٢].

ونلاحظ في هذا القول لابن تيمية ما يؤكد رؤيتنا السابقة في أنه يتوقف في رواية المسكوت عنه، بل لا يعتبر الإسرائيليات إلا قسمين فقط هما كما قال آنفا (بعضه حق وبعضه باطل)، ولم يقل: إن البعض الآخر المسكوت عنه لا هو حق ولا هو باطل. ثم إنه توقع الكذب في أكثر ما يروى عن أهل الكتاب معللا ذلك (بطول المدة ـ أخذا من قول الله سبحانه وتعالى: [فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون] (سورة الحديد / ١٦) ، وتبديل الدين ـ أخذا من قوله سبحانه : [فبدل الذين ظلموا منهم قولا غير الذي قيل لهم] (البقرة ٥٩) ـ ثم تفرقهم وكثرة أهل الباطل فيهم لقوله سبحانه [وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة ...](البينة ٤).

ثم إن ابن تيمية قد نص في أكثر من موضع من مقدمته على أن المسكوت

١ ـ قال ابن كثير مفسرا هذه العبارة: (يعنى منغير قصد منه) راجع البداية والنهاية ١٣٤/٢

٢ ـ مجموع فتاوى ابن تيمية ١٥١/١٥ ، ١٥٢ .

عنه من الإسرائيليات لا نفع منه في الدين ولا في الدنيا[1]؛ ولذا فقد أعرض هو نفسه عن روايته في تفسيره. وهو في ذلك قد أخذ عن الطبري أهم آرائه في رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات فعلى الرغم من أن الطبري قد ملأ تفسيره بالروايات الإسرائيلية بكل أقسامها آخذا بالقاعدة الحديثية: من أسند فقد حملك عهدة البحث عن صحة ما أسنده إليك.[2] إلا أنه يقول عن الروايات الإسرائيلية التي ذكرها لا رواة حول طعام المائدة التي أنزلها الله على عيسى وقومه:

(الصواب من القول فيما كان على المائدة أن يقال: كان عليها مأكول، وجائز أن يكون سمكا وخبزا، وجائز أن يكون ثمرا من الجنة، وغير نافع العلم به ولا ضار الجهل به، إذا أقر تالى الآية بظاهر ما احتمله التنزيل)[3]، وكذلك يقول عن عدد الدراهم التي باعوا بها يوسف عليه السلام:

(وأى ذلك كان فإنها كانت معدودة غير موزونة، وليس في العلم بمبلغ وزن ذلك فائدة تقع في دين ولا في جهل به دخول ضربه، والإيمان بظاهر التنزيل فرض وما عداه فموضوع عنا تكلف علمه)[4] .، فالخوض في نقل المسكوت عنه من الإسرائيليات تكلف لا حاجة لنا فيه كما يرى الطبرى وابن تيمية.

ثانيا: موقف العلماء بعد ابن تيمية من المسكوت عنه من الإسرائيليات:

كان لمنهج ابن تيمية السابق أثره الواضح فيمن أتى بعده من العلماء

١ ـ مقدمة في أصول التفسير ص ص ٦٥، ٥٧ ، ١٠٠ .

٢ ـ التفير والمفسرون ٢١٢/١ .

٣ ـ جامع البيان عن تأويل أي القرآن ـ للطبري ـ ٨٨/٧.

٤ ـ المصدر السابق ١٠٣/١٢ .

وبخاصة من تعرض منهم لتفسير القرآن أو تناول بعض علومه، أو لمن تناول بالشرح الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمنهم من التزم منهج ابن تيمية وفهم مراده فهما واضحا وحاول تطبيقه في تفسيره للقرآن أو كتابته للتاريخ كابن كثير في تفسيره وتاريخه، ومنهم من خالفه كبدر الدين البقاعي ورأى جواز النقل للروايات الإسرائيلية دونما تمييز بين أقسامها، ومنهم من نظر إلى أن الحديثين الصحيحين المتداولين بين أهل العلم في هذه المسألة يجب الجمع بينهما على وجه من الوجوه كابن حجر، ولا شك أن غيرهم من العلماء كان لهم تجاه القسم المسكوت عنه من الإسرائيليات منهجا في الأخذ أو الرفض إلا أنني أقتصر على هولاء الثلاثة لوضوح موقفهم تجاه هذا القسم.

منهج ابن كثير[1] تجاه المسكوت عنه من الإسرائيليات:

أ ـ موقفه في تفسيره: نقل ابن كثير في مقدمة تفسيره رأى إمامه ابن تيمية عن الإسرائيليات وأقسامها، وكأنه يريد بذلك وضع أساس أو خطة أو منهج يلتزمه تجاه قبول الإسرائيليات في تفسيره، يتمثل في عدم الأخذ بالروايات الإسرائيلية إلا ما صح سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أما ما عدا ذلك فقد وقف منه موقف الناقد المبين لما فيه من كذب في متنه أو ضعف في سنده؛ وقد نص ابن كثير في غير موضع من تفسيره على موقفه هذا؛ إذ يقول عن تفسيره بعامة (والذي نسلكه في هذا التفسير الإعراض عن كثير من الأحاديث الإسرائيلية لما فيها من تضييع الزمان، ولما اشتملت عليه

---

١ ـ هو عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير البصرى الشافعي عنى بالرجال والمتون والتفقه والتفسير توفى سنة ٧٧٤ ـ تذكرة الحفاظ ١٥٠٨/٤ .

كثير منها من الكذب المروج عليهم فإنهم لا تفرقة عندهم بين صحيحها وسقيمها كما حرره الأئمة الحفاظ المتقنون من هذه الأمة)[1].

وقد التزم هذا النهج في غالب تفسيره فقال عن قصة هاروت وماروت: (وقصها خلق من المفسرين المتقدمين والمتأخرين وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل؛ إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطلق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن الكريم على ما أراد الله تعالى والله أعلم بحقيقة الحال[2].

فمنهجه هو الإعراض عن الأحاديث الإسرائيلية معللا ذلك بكذبها وعدم فائدتها لدين ولا لدنيا، فلا تقبل عنده إلا إذا وردت في حديث مرفوع صحيح الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإلا فالإيمان بظاهر القرآن بصورة مجملة في مثل هذه المواطن أسلم وأقوم، ولا شك أن ابن كثير يمثل في ذلك رأى علماء الحديث لأنه صاحب مكانة مرموقة فيهم حتى قيل (إن تفسيره للقرآن معلم ومرشد لطالب الحديث، يعرف به كيف ينقد الأسانيد والمتون، وكيف يميز الصحيح من غيره)[3].

ولذلك كان رأيه في المسكوت عنه أن يقبل من خلال مصفاة علم الحديث، فما كان صحيحا قبلناه وما كان غير ذلك رفضناه، وهو المنهج الذي طبقه علماء الحديث مع السنة النبوية فأنقذوها من وضع الوضاعين وافتراء الجاهلين، وقد تناول ابن كثير حديث الإباحة لرواية المسكوت عنه

١ ـ تفسير ابن كثير ١٨١/٣ ـ ١٨٢ .

٢ ـ البداية والنهاية ٣٧/١ ، وتفسير ابن كثير ١٤١/١ .

٣ ـ الإسرائيليات للدكتور رمزي نعناعة صـ ٣٢٣ .

من الإسرائيليات من هذا المنظور فقال: ابن كثير معقبا على ما روى حول قوله تعالى(ق): (وكأن هذا ـ والله أعلم ـ من خرافات بنى إسرائيل التى أخذها عنهم بعض الناس لما رأى من جواز الرواية عنهم مما لا يصدق ولا يكذب، وعندى أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم، يلبسون على الناس أمر دينهم، كما افترى فى هذه الأمة ـ مع جلالة قدر علمائها وحفاظها وأئمتها ـ أحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم، وما بالعهد من قدم، فكيف بأمة بنى إسرائيل مع طول المدى وقلة الحفاظ والنقاد فيهم، وشربهم الخمور، وتحريف علمائهم الكلم عن مواضعه، وتبديل كتب الله وآياته، وإنما أباح الشارع الرواية عنهم فى قوله (وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج) فيما قد يجوزه العقل، فأما ما تحيله العقول، ويحكم فيه بالبطلان، ويغلب على الظنون كذبه، فليس من هذا القبيل والله أعلم)[١]

ونتج عن منهجه هذا الذى حاول أن يلزم به نفسه ما وسعه الجهد في أغلب تفسيره أن لا يرتضى طريقة المفسرين الذين تساهلوا في رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات، فقد كرر في غير موضع قوله: (وقد أكثر كثير من السلف من المفسرين وكذا طائفة كثيرة من الخلف من الحكاية عن كتب أهل الكتاب في تفسير القرآن المجيد وليس بهم احتياج إلى أخبارهم ولله الحمد والمنة)[٢].

وقال في موضع آخر عن قبول المفسرين للمسكوت عنه: (وما ليس فيه موافقة (لشرعنا) ولا مخالفة، لا نصدقه ولا نكذبه، بل نجعله وقفا. وما كان من هذا الضرب منها فقد رخص كثير من السلف في روايته وكثير من ذلك مما لا

---

١ ـ تفسير ابن كثير ٤/٢٢١ .

٢ ـ المصدر السابق ٤/٢٢١ .

فائدة فيه ولا حاصل له مما ينتفع به في الدين، ولو كانت فائدته تعود على المكلفين في دينهم لبينته هذه الشريعة الكاملة الشاملة)[1]

ب : موقفه في تاريخه:

وبعد هذا النهج الواضح الذى نهجه ابن كثير في تفسيره نراه يعقد في تاريخه فصلا كاملا تحت عنوان ٠باب بيان الإذن في الرواية والتحديث عن أخبار بنى إسرائيل)[2] شرح فيه معنى الإذن في الرواية عن بنى اسرائيل على النحو التالى:

١ ـ ذكر الحديث الذي يدل على الإباحة من عدة طرق: عن الإمام أحمد، والبخارى، ومسلم، والترمذي، وغيرهم.

٢ ـ عقب على الحديث ـ بعد ذكره أشهر طرقه ـ فقال: (إذا تقرر جواز الرواية عنهم فهو محمول على ما يمكن أن يكون صحيحا فأما ما يعلم، أو يظن بطلانه لمخالفته الحق الذى بأيدينا عن المعصوم فذاك متروك مردود لا يعرف عليه)[3]

٣ ـ فإذا سألنا ابن كثير أن يحدد رأيه في معنى الإذن الوارد بالحديث كان جوابه: (ثم مع هذا كله لا يلزم من جواز روايته أن تعتقد صحته لما رواه البخارى عن أبى هريرة قال: «كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل

---

١ ـ المصدر السابق ١٨١/٣ ، ١٨٢ .

٢ ـ البداية والنهاية ١٣٢/٢ .

٣ ـ البداية والنهاية ١٣٣/٢ .

الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون» تفرد به البخارى من هذا الوجه[١].

٤ ـ وما رواه أحمد عن أبى أنملة الأنصارى عن أبيه أنه كان جالسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل من اليهود فقال: يا محمد هل تتكلم هذه الجنازة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الله أعلم، فقال اليهودي: أنا أشهد أنها تتكلم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولا آمنا بالله وكتبه ورسله فإن كان حقا لم تكذبوهم، وإن كان باطلا لم تصدقوهم» تفرد به أحمد، ثم ذكر ابن كثير قصة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب وغضبه لما رأى عمر قد نقل بعض الروايات عن أهل الكتاب.[٢]

٥ ـ وقد كررنا ذكر هذه الأحاديث على الرغم من ذكرها آنفا لما نلاحظه في ترتيب ابن كثير لهذه الأحاديث وفى سياقه لها فقد ذكر أحاديث الإباحة أولا ثم عقب عليها برأيه وبيان المقصود منها ثم دلل على رأيه بأحاديث المنع مما يدل دلالة واضحة على حرصه على التوقف بشأنها ويؤيد ذلك:

٦ ـ قول ابن كثير تعقيبا على أحاديث المنع:

(فهذه الأحاديث دليل على أنهم قد بدلوا ما بأيديهم من الكتب السماوية وحرفوها وأولوها ووضعوها على غير موضعها ولاسيما ما يبدونه من المعربات التى لم يحيطوا بها علما وهى بلغتهم فكيف يعبرون عنها بغيرها؟ ولأجل هذا

---

١ ـ فتح البارى بشرح صحيح البخارى ١٧٠/٨ حديث رقم (٤٤٨٥) وفي البداية والنهاية ١٣٣/٢ .

٢ ـ المسند للإمام أحمد ١٣٦/٤ والبداية والنهاية ١٣٣/٢ .

وقع فى تعريبهم خطأ كبير ووهم كثير مع مالهم من المقاصد الفاسدة والأوهام الباردة وهذا يتحققه من نظر فى كتبهم التى بأيديهم وتأمل ما فيها من سوء التعبير وقبح التبديل ... وهذه التوراة التى يبدونها ويخفون منها كثيرا فيما ذكروه فيها تحريف وتبديل وتغيير وسوء تعبير يعلم من نظر فيها وتأمل ما قالوه وأبدوه وما أخفوه وكيف يسوغون عبارة فاسدة البناء والتركيب باطلة من حيث معناها ومبناها.[1]

٧ ـ ولم يقتصر ابن كثير على ما ذكرناه آنفا بل ذكر رأى ابن عباس وابن مسعود في الإسرائيليات وهو ما سبق أن ذكرناه عنهما.

٨ ـ وفى النهاية أراد ابن كثير أن يرسم لنا نموذجا تطبيقيا لما يمكن قبوله من الروايات الإسرائيلية فذكر سبعة وعشرين حديثا صحيحا عن أخبار بنى إسرائيل ثم عقب عليها قائلا: (وأخبار بنى إسرائيل كثيرة جداً فى الكتاب والسنة النبوية ولو ذهبنا نتقصى ذلك لطال الكتاب ولكن ما ذكرناه مما ذكره الإمام أبو عبد الله البخارى فى هذا الكتاب مقنع وكفاية وهو تذكرة وأنموذج لهذا الباب والله أعلم)

ويقول ـ بعد ذلك بسطور ـ : (وأما ما بأيديهم من التوراة المعربة فلا يشك عاقل في تبديلها وتحريف كثير من ألفاظها وتغيير القصص والألفاظ والزيادات والنقص البين الواضح وفيها من الكذب البين والخطر الفاحش شيء كثير جدا فأما ما يتلونه بلسانهم ويكتبونه بأقلامهم فلا اطلاع لنا عليه والمظنون بهم أنهم كذبة خونة يكثرون الفرية على الله ورسوله)[2]

---

١ ـ البداية والنهاية ٢/١٣٤ .

٢ ـ المصدر السابق ٢/١٤٧ ، ١٤٩ .

مما سبق يتضح لنا أن ابن كثير في تاريخه وتفسيره ينظر إلى الإسرائيليات نظرة واحدة تعتمد على مصدرها ومنبعها وهو التوراة المحرفة المبدلة المختلطة التي مسخها اليهود بانحرافاتهم ثم عربوها بلغة غير لغتهم فزادوا الطين بلة لجهلهم بلغة غيرهم، فإذا أراد ناقل أن يأخذ عن التوراة وقع في الإشكالين معا: ما فعله اليهود بأيديهم في كتابهم من تحريف وتبديل ... إلخ وما وقعوا فيه من أخطاء عندما ترجموه إلى اللغة العربية التي تختلف عن لغتهم. هذا بالإضافة ـ كما يرى ابن كثير وهو المحدث المعروف ـ إلى عدم الصحة لكثير مما يرويه الناقلون عن اليهود .

ولذلك فإننا نراه وبما سقناه من أدلة قد أجمل الحديث عن الإسرائيليات فجعلها قسمين اثنين فقط ما هو مقبول مما صح عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو النموذج الذى يجب أن يحتذى . وما هو مرفوض مما لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم وروى عن بنى إسرائيل دونما تمحيص لسنده ومتنه، وأما المسكوت عنه ـ وإن كان أشار إليه فى تفسيره أخذًا عن أستاذه ابن تيمية ـ إلا أنه عندما أراد الحديث عن ذلك تفصيلا في تاريخه لم نره قد تعرض له مما يدل على أنه يرى التوقف فى نقله إلا من خلال معايير علماء الحديث من حيث الصحة والضعف.

ـ ابن حجر[1] وموقفه من المسكوت عنه من الإسرائيليات:

في شرحه لقول النبى صلى الله عليه وسلم «وحدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج» الحديث يرى ابن حجر جواز الرواية عن بنى إسرائيل فيقول: (أى لا

١ ـ ابن حجر أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى ت ٨٥٢هـ انظر ترجمته مستوفاة في مقدمة فتح البارى ٢/١ المطبعة الأميرية ـ مصر ١٣٠٠هـ .

ضيق عليكم فى الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه، صلى الله عليه وسلم، الزجر عن الأخذ عنهم - يقصد قوله صلى الله عليه وسلم «لا تصدقوا بنى إسرائيل ولا تكذبوهم ....» الحديث - والنظر فى كتبهم ثم حصل التوسع فى ذلك، وكأن النهى وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن فى ذلك، لما فى سماع الأخبار التى كانت فى زمانهم من الاعتبار)[1]

فابن حجر يرى جواز الرواية عن بنى إسرائيل والحديث عنهم والنظر فى كتبهم معللا ذلك بعدد من الوجوه هي: زوال السبب الذى من أجله كان النهى عن الرواية عنهم وهو عدم استقرار الأحكام الإسلامية فى بداية الأمر، وخشية وقوع الفتن، فلما استقرت الأحكام ولم تعد هناك خشية من وقوع الفتنة تأخر حديث الجواز بالرواية عنهم ولذلك كان هو الحكم الأخير فيجب المصير إليه.

والوجه الثاني: الاعتبار بما فى أخبارهم من الأعاجيب،

والوجه الثالث : هو محاولة الجمع بين الحديثين الصحيحين حتى لا يكون بينهما شبهة تعارض، ومعلوم أن ابن حجر من علماء الحديث المعدودين الأفذاذ، وكفاه علما شرحه صحيح البخارى فى كتابه فتح البارى، ولذلك فسوف نحاول أن نفهم حكمه هذا بكل ما يمكننا من الوجوه:

١ - قد نفهم من قول ابن حجر الإشارة إلى نسخ حديث التوقف فى الرواية عن بنى إسرائيل لأنه متقدم فى - رأيه - عن حديث الجواز، وهذا يحتاج إلى

---

١ - فتح البارى ٦/٤٩٦ ، - ٤٩٩ حديث قرم ٣٤٦١ .

دليل؛ لأن القول بالنسخ يحتاج إلى معرفة التاريخ[١]، فما الدليل على تقدم حديث النهى على حديث الإباحة؟ وإنما رأينا آنفا أدلة على ضده تتمثل فى أخذ عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود ـ بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ـ بالنهى لا بالإباحة، وما كان الأمر بالإباحة ليخفى على أمثال هؤلاء حتى يتجاهلوه!! بل إن سياق هذين الحديثين عند ابن تيمية، وابن كثير ليدل على تقدم حديث الإباحة أولا ثم كان حديث النهى تاليا، كما يرى العلماء أنه: (إذا جهل المحدث تاريخ ورود الحديثين أو أحدهما كان عليه التوقف فى الترجيح بينهما أو العمل بأحدهما دون الآخر، والتوقف هنا يعنى ـ في الحقيقة ـ سقوط العمل بالدليلين معا، فلا يصح الأخذ بأحدهما دون الآخر، حتى لا يقع الآخذ فى الترجيح بدون مرجح)[٢]

٢ ـ وإذا فهمنا من قول ابن حجر أنه أراد التوفيق بين الحديثين لدفع ما قد يتوهم من شبهة التعارض بينهما، فإن ترجيح العلماء بين الأحاديث التى بينها شبهة تعارض يجعلنا نرى أن الأخذ بحديث المنع أولى من الأخذ بحديث الإباحة، فقد ذكروا من وجوه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة:

ـ أن يكون أحد الحديثين موافقا لظاهر القرآن دون الآخر فيكون الأول أولى بالاعتبار)[٣] وحديث النهى يوافق ظاهر القرآن فى عشرات الآيات التى

---

١ ـ الاعتبار في الناسخ من المنسوخ من الآثار ـ لأبى بكر محمد بن موسى الهمدانى (ت ٥٨٤هـ) تعليق راتب حكمى ـ الوجه الحادى والثلاثين صـ ١١ ـ مطبعة الأندلس ـ بحمص ـ سوريا ـ الطبعة الأول ى١٣٨٦ .

٢ ـ مقاييس نقد متون السنة ـ الدكتور / مسفر عزم الله الدمينى ـ ص ١٧٠ ـ مطبعة المؤلف ـ الرياض ـ السعودية ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٤هـ .

٣ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ـ صـ ١٨ ومقاييس نقد متون السنة صـ ٦٧ ، ٧٠ ، ١١٨، ١٧١ .

تصف كتب بنى إسرائيل بالتحريف والتبديل والاختلاط والنسيان مما ذكرنا منه طرفا فيما سبق.

- ومن وجوه الترجيح أيضا: (أن يكون أحد الحديثين قد عمل به الخلفاء الراشدون دون الثاني، فيكون آكد، ولذلك قدموا رواية من روى فى تكبيرات العيدين سبعا وخمسا على رواية من روى أربعا كأربع الجنائز، لأن الأول قد عمل به أبو بكر وعمر رضى الله عنهما فيكون إلى الصحة أقرب، والأخذ به أصوب)[1]، ونلاحظ فى الحديثين اللذين بين أيدينا أن عمر بن الخطاب قد عمل بأحدهما طوال حياته رضى الله عنه وهو حديث النهى عن الرواية والنقل عن بنى إسرائيل، أو عن كتبهم.

- ومن المرجحات الهامة أيضا ما ذكره الهمدانى فى الوجه السادس والأربعين: (أن يكون أحد الحديثين يدل على الحظر والآخر يدل على الإباحة، فهل يقدم الحظر على الإباحة أم لا؟ اختلفوا فيه فمنهم من قال لا يرجح بهذا لأن تحريم المباح كإباحة المحظور؛ فلا يكون للآخر رجحان، ومنه من قال يرجح بذلك، لأنه إذا اجتمع ما يبيح وما يحظر غلب جانب الحظر، كما فى المتولد بين ما يؤكل لحمه، وبين ما لا يؤكل، وكاجتماع ذكاة المسلم والوثنى فى الشاة، ولأن الإثم حاصل فى فعل المحظور، ولا إثم فى ترك المباح فكان الترك أولى)[2] وهذا الوجه الأخير من وجوه الترجيح يعتبر أحد الأدلة المرجحة فيما نحن بصدده من الحديثين السابقين: فأحدهما يبيح الرواية عن بنى إسرائيل والآخر يدعو إلى الحظر، فلا شك أن الناظر فى كتب التفسير القديمة وما

---

١ - الاعتبار صـ ١٩ ، والمقاييس صـ ١٧٤ .

٢ - الاعتبار صـ ٢٢ .

صارت تحويه من أباطيل وردت من جراء الرواية عن بنى إسرائيل وذكر ما فى كتبهم وما يقوله جهلاؤهم، يقطع بأن الأخذ بالحظر فى الرواية عنهم أولى وأنفع لتفسير القرآن من الإباحة والله أعلم.

٣ ـ ثم إن ابن حجر قد أورد من أقوال الأئمة ما نفهم منه عدم القول بالإباحة المطلقة، فقد أورد قول الإمام مالك: "المراد التحدث عنهم بما كان من أمر حسن أما ما علم كذبه فلا" وهذا يفيد التوقف فيما نتحدث به عنهم فإن كان حسنا أى موافقا لشرعنا قبلناه وإن كان سيئا لا يقبله شرعنا رفضناه، ونرجح أن قول الإمام مالك رضى الله عنه أقرب إلى النهى منه إلى الإباحة بما قاله ـ هو نفسه ـ فى النهى عن رواية أحاديث الشيعة من أهل العراق حيث يقول عن أحاديثهم: (أنزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم) فكان بعد الفتنة لا يقبل أحاديثهم.[١]

وأورد ابن حجر فى شرحه لحديث الإباحة أيضا قولا للإمام الشافعى يقول فيه: "من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى: حدثوا عن بنى إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم فى التحدث به عنهم وهو نظير قوله "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ..." الحديث، ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه"[٢] وعبارة الإمام الشافعى لا يفهم منها الإباحة أيضا وإنما يفهم منها أن ما يجيزه العلماء من الروايات الإسرائيلية فاقبلوه، والعلماء

---

١ ـ المنتقى من منهاج الاعتدال ـ لابن تيمية ـ صـ ٨٨ ـ اختصار الذهبى ـ تحقيق محب الدين الخطيب ـ المكتبة السلفية ـ مصر ـ د. ت .

٢ ـ فتح البارى ٦/٤٩٩ .

الأثبات لا يجيزون قبول الكذب، وأما المقطوع بصدقه كالذى ورد عنهم فى القرآن أو الحديث الصحيح فلا يشمله هذا الحديث.

٤ ـ وفى شرح الحديث الآخر الذى ينص على التوقف فى الرواية عنهم والذى يقول فيه النبى صلى الله عليه وسلم «لا تصدقوا بنى إسرائيل ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله ....» الحديث أورد ابن حجر رأى ابن عباس الذى ينهى فيه المسلمين عن سؤال أهل الكتاب وسبق أن ذكرناه، وأورد رأى المهلب[١] الذى يقول فيه "هذا النهى إنما هو عن سؤالهم عما لا نص فيه لأن شرعنا مكتف بنفسه، فإذا لم يوجد فيه نص ففى النظر والاستدلال غنى عن سؤالهم"[٢] وفى هذا الرأى ترى كيف أن المهلب قد ضيق السبيل جدا على من يرى الأخذ عن بنى إسرائيل في المسكوت عنه فيما لا نص فيه فى شرعنا ـ أى المسكوت عنه ـ نعالجه بالنظر والاستدلال فهو أقوم وأسلم ـ إذا كان عن علماء المسلمين الأثبات ـ من الأخذ عن أهل الكتاب.

بدر الدين البقاعى[٣] يجيز رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات:

يقول البقاعى فى حكم النقل عن أهل الكتاب: (حكم النقل عن أهل الكتاب ولو كان فيما لا يصدقه كتابنا ولا يكذبه الجواز، وإن لم يبت ذلك المنقول، وكذا ما نقل عن غيرهم من أهل الأديان الباطلة، لأن المقصود الاستئناس لا الاعتماد، بخلاف ما يستدل به في شرعنا فإنه العمدة في الاحتجاج للدين فلا بد من ثبوته، فالذى عندنا من الأدلة ثلاثة أقسام: موضوعات، وضعاف، وغير

---

١ ـ لم أستطع الوقوف على ترجمة له.

٢ ـ فتح البارى ٣٣٤/١٣ (بتصرف).

٣ ـ هو برهان الدين أبى الحسن إبراهيم بن عمر البقاعى (ت ٨٨٥هـ).

ذلك؛ فالذى ليس بموضوع ولا ضعيف مطلق الضعف يورد للحجة، والضعيف المتماسك للترغيب، والموضوع يذكر لبيان التحذير منه بأنه كذب، فإذا وازنت بين ما ينقله أئمتنا من أهل ديننا للاستدلال لشرعنا بما ينقله الأئمة عن أهل الكتاب سقط من هذه الأقسام الثلاثة فى النقل عنهم ما هو للحجة فإنه لا ينقل عنهم ما يثبت به حكم من أحكامنا. ويبقى ما يصدقه كتابنا فيجوز نقله، وإن لم يكن فى حيز ما يثبت، لأنه فى حكم المواعظ لنا. وأما ما كذبه كتابنا فهو كالموضوع لا يجوز نقله إلا مقرونا ببيان حاله)[1]

ولا نسلم للبقاعى فى رأيه السابق وسنحاول قراءة هذا الحكم مرة على وجه آخر، يقول البقاعى:

(حكم النقل عن أهل الكتاب ولو كان فيما لا يصدقه كتابنا ولا يكذبه الجواز وإن لم يثبت ذلك المنقول) والمعنى قبول المسكوت عنه من الإسرائيليات وإن كان سنده لا ثبوت له، أى وإن كان سنده ضعيفا أو ساقطا، وهذا غير مقبول عند علماء الحديث الذين قالوا عن أهمية السند فى بيان صحة الحديث والأخذ به أو رفضه: فقالوا: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)، وقالوا: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) وقالوا: (وإذا كان السند ضروريا للحكم على كل حديث أو قول منسوب إلى صاحبه فلا غرابة حينئذ أن يكون اهتمام المحدثين به فى المقام الأول، لأن الحكم على الحديث لا يكون إلا بعد النظر فى إسناده). [2].

---

١ ـ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ـ بدر الدين البقاعى ٢/٢٧٢ ـ دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ـ ١٣٨٩هـ .

٢ ـ مقاييس نقد مون السنة صـ ٥٠ وقد المائدة نسب هذه الأقوال لأصحابها.

والبقاعى يعلل التساهل فى قبول الرواية الإسرائيلية ضعيفة الإسناد بقوله:

(لأن المقصود الاستئناس لا الاعتماد بخلاف ما يستدل به في شرعنا فإنه العمدة في الاحتجاج للدين) وهذا المبرر الذى يسوقه لا يسلم به علماء التفسير الذين يرون أن ديننا وشرعنا مكتف بنفسه وليس في حاجة إلى استكمال نقص من موعظة أو عبرة أو استئناس بالروايات الضعيفة المنقولة عن الأديان الأخرى، ويحتجون فى ذلك بقوله، تعالى [اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا][1]، وبما صح عن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، من أنه قال «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا: كتاب الله وسنتى»،[2] فإن كان لا بد من تعيين مبهم من مبهمات القرآن، أو توضيح جزئية من قصصه، كثرت فيها الأقوال والنقول فلا مانع ـ كما يرى العلماء ـ (من نقل المفسر لهذه الأقوال جميعا شريطة أن ينبه على الصحيح منها ويبطل الباطل، وليس له أن يحكى الخلاف ويطلقه ولا ينبه على صحيح الأقوال وباطلها، لأن هذا العمل يعد ناقصا ولا فائدة فيه ما دام قد خلط الصحيح بالعليل، وجرد الأقوال من الأسانيد، ووضع أمام القارئ من الأقوال المختلفة ما يسبب له الحيرة والاضطراب).[3]

---

١ ـ راجع تفسير ابن عباس من صحيفة على بن أبي طلحة صـ ١٧٠ .

٢ ـ الحديث في موطأ الإمام مالك بلفظ (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه) الموطأ صـ ٨٩٩ حديث رقم (٣) كتاب القدر ـ المكتبة الفيصلية ـ مكة ـ ١٩٥١م.

٣ ـ مقدمة في أصول التفسير صـ ١٠١ ، والتفسير والمفسرون ١٨٣/١ والإسرائيليات للدكتور رمزى نعناعة ٤٣٦ ، ٤٣٧ (بتصرف) .

ويقسم البقاعى الأدلة إلى أقسام: الصحيح وهو الذى ليس بضعيف ولا موضوع ويحتج به، والموضوع لا يحتج به ويذكر للتحذير منه، ولم يبق إلا الضعيف، ويرى أنه يذكر للترغيب، وهو بذلك يخالف المحدثين الذين يختلفون فى قبول الحديث الضعيف[١] في فضائل الأعمال وكثير منهم يرفض ذلك، وصحيح أن أئمتنا لم ينقلوا عن أهل الكتاب ما يبنى عليه حكم عقدى أو فقهى أو شرعى ولكن نقل هذا في كتب التفسير ووضعه تفسيرا لآيات كتاب الله ربما صار أكثر خطورة من نقل مثل هذه الأحكام. ولا يجوز قبول ذلك على أنه فى حكم الموعظة لنا فإن المواعظ القرآنية الواردة في سورة كسور: هود، والواقعة والمرسلات، وغيرها مما أشار إليه النبى صلى الله عليه وسلم[٢] فيه الكفاية لمن أراد الاتعاظ الصحيح.

وفى موضع آخر يسوق البقاعى بعض أدلة أخرى على جواز النقل عن كتب أهل الكتاب كقوله تعالى: [قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين] (سورة آل عمران ٩٣)، وقوله تعالى: [وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه]، (سورة المائدة ٤٨) ودعوة النبى، صلى الله عليه وسلم، اليهود للاحتكام للتوراة في قصة الزانى، ثم يعقب بعد ذكرها قائلا: (هذا فيما يصدقه كتابنا،) ومعنى عبارته هذه أن ما ورد في كتابنا أو ورد في صحيح الحديث لا حرج في نقله، ثم قال البقاعى: (وأما ما لا يصدقه كتابنا ولا يكذبه فقد روى البخارى عن عبد الله بن عمر و أن النبي، ﷺ

١ ـ تيسير مصطلح الحديث ـ الدكتور ـ محمود الطحان ـ صـ ٦٥ ـ مكتبة المعارف الرياض ـ الطبعة الثامنة ـ ١٤٠٧هـ .

٢ ـ إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم: (شيبتنى هود والواقعة والمرسلات وأخواتها) الحديث أخرجه الترمذي ٣٧/٩ حديث رقم ٣٢٩٣ وهو في تفسير ابن كثير عن ابن عباس ٤١٦/٢ .

قال: «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج» الحديث، وهو معنى ما فى الصحيحين عن أبي هريرة أنه قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ...» الحديث. ويخلص البقاعى - بعد الجمع بين الحديثين - إلى حكم هام يقول فيه: (فإن دلالة هذا على سنية ذكر مثل ذلك أقرب من الدلالة على غيرها)[1] وهذا الحكم يعنى أن رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات عن أهل الكتاب سنة متبعة عن النبى، صلى الله عليه وسلم ! وهذا الحكم الذى انتهى إليه البقاعى مردود من وجوه:

١ - إنه يخالف عموم النهى الوارد في القرآن عن السؤال عما سكت عن القرآن، ولم يتحدث عنه النبى وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

٢ - إن ما صح عن النبى، صلى الله عليه وسلم، مما أشار إليه ابن كثير من رواية البخارى - وسبق الإشارة - إليه هو السنة الصحيحة التى يجب اتباعها وأما الجمع الذى جمعه البقاعى هنا بين الحديثين - مع كونه لا يرتكن على أساس من أسس الجمع أو الترجيح بين الحديثين - فإنه لا يفيد أن النقل عن كتب اليهود سنة متبعة وما فعله النبى صلى الله عليه وسلم من ذكر بعض الأحداث التي وقعت لبنى إسرائيل إنما كان بوحى من الله، سبحانه وتعالى، لأنه صلى الله عليه وسلم (ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى)(سورة النجم ٣، ٤) فالواجب على المسلمين أن لا يتعدوا في الرواية عن بنى إسرائيل إلا ما صح عنه، صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو الاتباع الصحيح.

٤ - وهل كان عمر بن الخطاب مخالفا لسنة النبى، صلى الله عليه وسلم،

---

١ - نظم الدرر ٢/٢٧٤ .

عندما هم بضرب من نقل عن كتب أهل الكتاب؟ وهل كان سنية هذا الأمر تخفى على أمثال عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وهما ينهيان المسلمين عن سؤال أهل الكتاب كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

٤ ـ ومن الغريب حقا أن يخالف البقاعى برأيه هذا علماءه فى مذهب الشافعية قائلا: (فإن فهم أحد الشافعية منع أئمتهم قراءة شيء من الكتب القديمة مستندا إلى قول الإمام أبى القاسم الرافعى فى شرحه: (وكتب التوراة والإنجيل مما لا يحل الانتفاع به لأنه بدلوا وغيروا وكذا قال غيره من الأصحاب) قيل له: هذا مخصوص بما علم تبديله؛ بدليل أن كل من قال ذلك علل بالتبديل فدار الحكم معه)[1] ولا يخفى على البقاعى أن ما أصاب التوراة والإنجيل لم يكن التبديل فقط. فماذا يقول في التحريف الذى نص عليه القرآن في قوله تعالى [يحرفون الكلم عن مواضعه] (سورة المائدة ١٣) وماذا يقول في النسيان كما فى قوله تعالى: [ونسوا حظا مما ذكروا به] (سورة المائدة ١٣) وماذا يقول في إلباسهم الحق بالباطل كما فى قوله تعالى: [يلبسون الحق بالباطل] (البقرة ٤٢) .. إلخ . فليس هذا الحكم مخصوصا بالتبديل حتى يدور معه ويختص به لأن التبديل يذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وإلا فكتب أهل الكتاب أصابها التبديل وغيره كما نص على ذلك القرآن في آيات عديدة، ثم إن أهل الكتاب قد ألبسوا الحق بالباطل ولووا ألسنتهم بالكتاب لنحسبه من الكتاب وما هو من الكتاب فأنى للمسلمين أن يميزوا بين الصحيح والسقيم إذا نقلوا عن التوراة والإنجيل؟ وأنى لهم أن يميزوا بين ما بدل وما لم يبدل بأيدى أحبار اليهود ورهبانهم؟

---

١ ـ نظم الدرر ٢/٢٧٤ .

ثالثا: العلماء المعاصرون وموقفهم من المسكوت عنه من الإسرائيليات:

حاول المفسرون إعادة النظر في كتب التفسير القديمة ليجمعوا بين الأصالة والمعاصرة، فكان عليهم أن يحددوا موقفهم تجاه ما ملئت به هذه الكتب من الإسرائيليات المكذوبة أو المسكوت عنها، وذلك لما رأوه من خطورتها على تفسير القرآن الكريم، وحتى يمكن لنا معرفة تحديد موقفهم منها فإننا يمكن أن نميز بين مرحلتين بارزتين:

المرحلة الأولى: وهى مرحلة التنبيه على خطورة الإسرائيليات في كتب التفسير القديمة وبخاصة ما هو بالمأثور منها، وضرورة توخى الحذر مما ذكره المفسرون فيها من روايات إسرائيلية تحمل طعنا على الأنبياء، أو تغيب العقل المسلم عن واقعه ومتطلبات دينه ويمثل هذه المرحلة[1] من العلماء الأستاذ رشيد رضا الذى يقول عن الإسرائيليات: (إن أكثر ما روى في التفسير المأثور أو كثيره حجاب على القرآن وشاغل لتاليه عن مقاصده العالية المزكية للأنفس المنورة للعقول، فالمفضلون للتفسير المأثور لهم شاغل عن مقاصد القرآن بكثرة الروايات التى لا قيمة لها سندا ولا موضوعا)[2] ولئن كان الأستاذ رشيد رضا قد تحدث عن الإسرائيليات بصفة عامة فإن المحدث الأستاذ أحمد شاكر قد فصل فيها القول بعض الشيء وبخاصة حول المسكوت عنه منها فقال:

(ولكن ينبغى أن يلاحظ أن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه أو كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولا أو رواية فى

١ ـ أقصد بالمرحلة هنا التوجه الفكرى، وأقصد التحديد الزمنى.

٢ ـ تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ـ الأستاذ رشيد رضا ـ ١٠/١ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ د. ت .

معنى الآيات، أو فى تعيين ما لم يعين فيها، أو فى تفصيل ما أجمل فيها شىء آخر، لأن إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله فيه ما يوهم أن هذا الذى لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله ومفصل لما أجمله فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك، وإن رسول الله إذ أذن بالتحدث عنهم، أمرنا أن لا نصدقهم ولا نكذبهم، فأى تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟ اللهم غفرا)[1]، فهذا القول من الأستاذ المحدث أحمد شاكر فيه دلالة قوية على أن الإباحة الواردة عن النبى صلى الله عليه وسلم يجب ألا تفهم على عمومها بل لا بد أن تخصص بما عرفنا صدقه، وإلا فالنبى صلى الله عليه وسلم لم يبح رواية الكذب هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن قبول بعض الروايات عنهم لا يعنى أن نملأ بها كتب التفسير، على نحو ما نراه في تفاسير كل من: (مقاتل بن سليمان، والطبرى، والثعلبى، والبغوى، والكشاف، والقرطبى، والنسفى، والخازن، والسيوطي)[2] وغيرهم ممن ملأ تفسيره بمثل هذه الروايات.. ومن العلماء الذي مثلوا هذه المرحلة أيضا الأستاذ مناع القطان، الذى يقول ـ تحت عنوان ـ تجنب الإسرائيليات ـ (وربما كان الاختلاف فيما لا فائدة فيه ولا حاجة بنا إلى معرفته مما وقع فيه بعض المفسرين في نقل إسرائيليات عن أهل الكتاب، كاختلافهم في أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعددهم، وقد قال الله تعالى [قل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل فلا تمار فيهم إلا مراء ظاهرا ولا تستفت فيهم منهم أحدا](الكهف ٢٢) واختلافهم في قدر سفينة نوح

---

١ ـ عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير ـ اختصار وتحقيق الشيخ أحمد شاكر ـ ١٥/١ ـ دار المعارف ـ مصر ـ ١٣٧٦ هـ .

٢ ـ انظر الإسرائيليات للدكتور رمزى نعناعة صـ ٢١٤ ـ ٢١٩ .

وخشبها، وفي اسم الغلام الذى قتله الخضر، وفى أسماء الطيور التى أباحها الله لإبراهيم، وفى نوع الشجرة التى منها عصا موسى، ونحو ذلك فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان منه منقولا نقلا صحيحا عن النبى صلى الله عليه وسلم قبل وإلا توقفنا عنه)[1]

ومن الملاحظ أن الأستاذ مناع القطان قد مثل للإسرائيليات التى يجب تجنبها بما هو مسكوت عنه منها ولم يذكر ما هو مكذوب لاشتهار حكمه ومعرفته بين الباحثين، كما أنه ساق لنا رأيه في رواية هذا المسكوت عنه، فبين أن شرط قبوله هو صحة السند في النقل عن النبى صلى الله عليه وسلم .

ونختم حديثنا عن موقف علمائنا المعاصرين من الإسرائيليات المسكوت عنها في كتب التفسير - في هذه المرحلة - بما أظنه أرجح الآراء في هذه المسألة وهو رأى الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد الذى ساق رأيه مؤصلا بالأدلة القرآنية قطعية الثبوت والدلالة، إذ يقول:

(الإسرائيليات ضلالات لا يفسر بها القرآن، وهذا أصل قطعى الثبوت والدلالة ؛ حيث ثبت في صريح العشرات من الآيات تحريف بنى إسرائيل لكلام الله، تعالى، وافتراؤهم الكذب على الوحى ونسبة الشناعات إلى الله ورسله وملائكته وكتبه والطعن الفاحش في الأنبياء المعصومين والصديقين الصالحين - ثم ذكر أدلة كثيرة من القرآن الكريم ثم قال : فكيف ينقل عن أمثال هولاء خبر أو قصة ناهيك عن الدين والرسالة؟ ومن أعجب العجب فى

---

١ - مباحث في علوم القرآن - مناع القطان - صـ ٣٤٩ - مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان - الطبعة الرابعة ١٣٩٦هـ .

٢ - سبق أن ذكرناها في صفحات سابقة .

تاريخ العلوم الإسلامية أن يتساهل بعض المفسرين فيدخل هذه الإسرائيليات في تفسير كلام الله رب العالمين، وهو أصدق الحديث وخير الكلام، والأحاديث التى أباحت التحديث عن بنى إسرائيل كان لا بد أن تفهم من خلال هذا الأصل القرآنى.

وأن يكون هو الحكم في القضية والحاكم على تحديد معنى الكلام النبوى لأن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا يخالف القرآن ولا يعارضه بقول أو فعل فما أباحه، صلى الله عليه وسلم، مخصوص بأمور لا تتعلق بالدين أو التفسير ولا نقول ذلك ظنا أو ترجيحا، وإنما هذا هو عين ما فهمه ترجمان القرآن عبد الله بن عباس ـ وذكر نهى ابن عباس عن سؤال أهل الكتاب، ولو تقرر هذا الأصل القرآنى في نفس كل مفسر من قديم لكان خليقا بتطهير التفسير من لوثات بنى إسرائيل، ولصينت علوم الإسلام من هذه الأباطيل)[1] فهذا الرأى قد جمع به الدكتور عبد الستار فتح الله بين عدة أمور نراها من الأهمية بمكان:

أ ـ لقد ساق الدكتور رأيه مؤصلا بأدلة قرآنية قطعية الثبوت والدلالة وفى ذلك زيادة تأكيد للرأى القائل بالتوقف عن رواية الإسرائيليات. بقسميها المكذوب والمسكوت عنه.

ب ـ ناقش الدكتور الرأى القائل بجواز رواية الإسرائيليات ونقلها إلى كتب التفسير اعتماداً على حديث الإباحة ـ مبينا أن هذا الرأى يخالف القرآن، ومفهوم السنة ورأى الصحابة ممثلا فى قول ابن عباس.

---

١ ـ المدخل إلى التفسير الموضوعى ـ د/ عبد الستار فتح الله سعيد ـ صـ ٧٤ ـ دار الطباعة والنشر الإسلامية ـ مصر ـ ١٤٠٦ .

ج - وفي حملته على الإسرائيليات لم يميز بين ما هو مكذوب وما هو مسكوت عنه، وإنما يفهم من كلامه أنهما قسم واحد لا فرق بينهما.

المرحلة الثانية : وهى مرحلة التصنيف لحصر الإسرائيليات وتنقية كتب التفسير منها وقد كانت هذه الآراء التى - مرت بنا فى المرحلة الأولى - والتى كشفت عن خطورة وجود الإسرائيليات وبخاصة ما هو مرفوض منها وما هو مسكوت عنه في كتب التفسير بمثابة التوجيه الصحيح للباحثين الذين يهتمون بالتفسير بالمأثور وما شابه من روايات إسرائيلية أذهبت رونقه وأضاعت ما فيه من صحيح الأقوال للصحابة والتابعين ولذلك اهتم الباحثون بالكشف عما فى هذه الكتب وتباينت آراؤهم في معالجة هذا الموضوع الخطير كما يقول الدكتور محمد أبو شهبة: (وآراء الناس وأفكارهم متباينة في معالجة هذا الموضوع الخطير: فمنهم من يرى الاستغناء عن كتب التفسير التى اشتملت على الإسرائيليات، وهناك فريق آخر يرى أن نجمع ما طبع من هذه الكتب ونخفيها عن أعين الناس ثم نعيد طبعها بعد تنقيتها من الإسرائيليات والموضوعات، والرأى الثالث وهو التنصيص على هذه الإسرائيليات والموضوعات وردها من جهة النقل والعقل وبيان أنها دخيلة على الإسلام ومدسوسة على الرواية الإسلامية، وذلك بتأليف كتب في هذا ونشرها نشرا موسعا يستفيد منها كل مثقف وكل متعلم) [1] . ولم يكن الدكتور أبو شهبة - على الرغم من محاولته وضع مشكلة الإسرائيليات في كتب التفسير بالمأثور على بساط البحث التطبيقى بتصنيف (كتابه الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) - أول من صنف في رصد الإسرائيليات والتنصيص عليها وتتبعها في كتب التفسير وإنما سبقه لذلك عالمان جليلان هما: الدكتور محمد

١ - الإسرائيليات للدكتور محمد أبو شهبة صـ ٨ ، ٩ (بتصرف).

حسين الذهبى في كتابيه (التفسير والمفسرون)، و (الإسرائيليات في التفسير والحديث) والدكتور رمزى نعناعة فى كتابه (الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير) ونبدأ بالوقوف على رأى الدكتور الذهبى فى الحكم على المسكوت عنه من الإسرائيليات.

ويقول الدكتور الذهبى (إن كثرة النقل عن أهل الكتاب بدون تفرقة بين الصحيح والعليل دسيسة دخلت فى ديننا واستفحل خطرها .... وإن قوله صلى الله عليه وسلم «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» قاعدة مقررة لا يصح العدول عنها بأى حال من الأحوال) ثم يقول بعد ذلك بسطور (على أن من الخير للمفسر أن يعرض كل الإعراض عن هذه الإسرائيليات وأن يمسك عما لا طائل تحته مما يعد صارفا عن القرآن وشاغلا عن التدبر في حكمه وأحكامه، وبدهى أن هذا أحكم وأسلم)[1].

وهذه القاعدة التى قررها الدكتور الذهبى كانت هى المنطلق الذى انطلق منه الدكتور رمزى نعناعة فى كتابه الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) وقد حاول كل منهما الكشف ما وسعه الجهد عن خطورة هذه (الدسيسة التى دخلت في ديننا) فرصدا ما وسعهما الجهد الإسرائيليات التى تحتويها كتب التفسير بالمأثور حتى يتبيّن القارئ ما فى هذه الكتب من روايات إسرائيلية موضوعة وضعيفة وعليلة ... إلخ. وقد حاولت الوقوف على رأى كل منهما مفصلا فى رواية الإسرائيليات وبخاصة المسكوت عنه منها فوجدت الدكتور رمزى نعناعة يقول (وجملة القول إن حكم رواية الإسرائيليات

---

١ ـ التفسير والمفسرون ١/١٨١ ، ١٨٣ .

هو الجواز المقيد ضمن دائرة محدودة بينتها السنة وأقوال الصحابة وعملهم، فكل رواية من هذه الروايات الإسرائيلية إن صدقها الشارع فهى مقبولة يقينا، وإن كذبها فهى مردودة يقينا، وإن كان الشارع ساكتا عن التصديق والتكذيب لها فنسكت عنها فلا نصدقها ولا نكذبها ....)[1]

وهذا الرأى ليس بالجديد فقد سبقه في ذلك علماء عدة بيد أن السؤال الذى نحتاج الجواب عليه هو هل يرويها المفسرون في كتبهم أم لا؟ هل تجوز روايتها ونقلها إلى كتب التفسير بعد التوقف فيها؟ إن التوقف فيها شيء وروايتها شيء آخر، والذى فعله المفسرون بالمأثور هو أنهم على الرغم من معرفتهم هذا الحكم إلا أنهم ملأوا كتبهم بالإسرائيليات! ولذلك عقب الدكتور / نعناعة على حكمه السابق بما قاله الأستاذ أحمد شاكر: (ولكن ينبغى أن يلاحظ أن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه أو كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن شيء آخر).

وقد سبق ذكرنا لهذا القول كاملا وهذا يعنى أن القول بالحكم شيء وتنزيل هذا الحكم على الواقع شيء آخر فالذى أرجحه أن الدكتور نعناعة على الرغم من قوله بالجواز إلا أنه لا يرى قبول روايتها في كتب التفسير ودليل ذلك ما ذكره في نهاية كتابه من خطورة الإسرائيليات في كتب التفسير على الإسلام وعقائد المسلمين[2] وإلقائه على المفسرين مسؤولية هذه الأخطار التى جلبوها على المسلمين بتساهلهم في قبولها[3] ولذلك ختم كتابه ببيان الواجب على المفسرين للقرآن قائلا ما سبق أن ذكره الدكتور محمد حسين الذهبى من أن

١ ـ الإسرائيليات للدكتور رمزى نعناعة صـ ٩٧ .

٢ ـ المصدر السابق صـ ٤٢٨ .

٣ ـ المصدر نفسه صـ ٤٣٢ .

حديث النبى صلى الله عليه وسلم «لا تصدقوا بنى إسرائيل ولا تكذبوهم» هو القاعدة التى يجب أن يلزمها المفسرون، وكرر قوله أيضا (على أن من الخير للمفسر أن يعرض كل الإعراض عن هذه الإسرائيليات وأن يمسك عما لا طائل تحته...)[١]

وقد تتبع الدكتور رمزى خمسة عشر تفسيرا من كتب التفسير بالمأثور راصدا ما فيها من إسرائيليات مكذوبة مبينا لكذبها من ناحية السند والمتن، ولم يتعرض لما هو مسكوت عنه منها سوى مرات قليلة كما نراه في موقفه من الروايات الواردة في تفسير ابن كثير كقوله مثلا: (وأحيانا نجد الحافظ ابن كثير يسوق بعض الإسرائيليات التى تحتمل الصدق والكذب، ثم لا يتعقبها ومن ذلك أنه روى عن وهب بن منبه في قوله (فألقاها فإذا هى حية تسعى) (طه ٢٠) قوله فألقاها: على وجه الأرض ثم حانت منه نظرة؛ فإذا هى بأعظم ثعبان نظر إليه الناظرون يدب يلتمس، كأنه يبتغى شيئا يريد أخذه ... إلخ) وساق الأثر بأكمله ولم يعقب عليه لا بالقبول ولا بالرفض، بل قال: (ومن هذا القبيل ما جاء في صفة ضر أيوب من الأمراض المنفرة)[٢]، والذى ظنه من هذا الموقف أن أستاذنا الدكتور لا يرى جواز نقل ما هو مسكوت عنه من الإسرائيليات ولا روايته ودليل ذلك ذكره هذه الرواية في كتابه للتحذير منها ومن أمثالها.

وأما الدكتور محمد أبو شهبة فقد حكم على الإسرائيليات حكما واضحا فقد جعلها هى والموضوعات في الحديث شيئا واحدا فقال: (قال العلماء سلفا

---

١ ـ المصدر السابق صـ ٤٣٤ .

٢ ـ المصدر السابق صـ ٣٢٧ .

وخلفا: لا يحل رواية الحديث الموضوع فى أى باب من الأبواب، إلا مقترنا ببيان أنه موضوع مكذوب، سواء فى ذلك ما يتعلق بالحلال والحرام، أو الفضائل، أو الترغيب والترهيب أو القصص والتواريخ ومن رواه من غير بيان وضعه فقد باء بالإثم العظيم وحشر نفسه فى عداد الكذابين، والأصل فى ذلك: ما رواه الإمام مسلم فى صحيحه، بسنده أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال «من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» وفى حكم الموضوعات: الإسرائيليات التى ألصقت بالنبي زورا وكذبا عليه)[1]

ولعله من الواضح أن القصد من هذا الحكم هو ما كان مكذوبا غلى رسول، صلى الله عليه وسلم، وإن لم يشر الدكتور إلى ذلك وساق الحكم على هذه الصورة العامة بيد أنه قد فصل الكلام عن أقسام الإسرائيليات بعد ذلك فقال عن المسكوت عنه منها ـ بعد أن ذكر قوله صلى الله عليه وسلم : «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ....» الحديث (ومع هذا فالأولى عدم ذكره، وأن لا نضيع الوقت في الاشتغال به، وفى هذا المعنى ورد حديث عن جابر، رضى الله عنه، أن عمر أتى النبى، صلى الله عليه وسلم، بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه عليه فغضب. ثم ذكر الدكتور بعد ذلك ـ تدليلا على ما ذهب إليه ـ موقف سيدنا عمر وتشدده فى النهى عن رواية الإسرائيليات، وكذلك مقولة الإمام الشافعى التى سبق ذكرها وكذلك ما يؤيد هذا المذهب وهو ترك المسكوت عنه وعدم روايته من كلام ابن تيمية)[2]

ونهج الدكتور أبو شهبة في كتابه نهجا آخر فى بيان الإسرائيليات؛ فقد

---

١ ـ الإسرائيليات للدكتور محمد أبو شهبة صـ ١٧ .

٢ ـ المصدر السابق صـ ١٠٧ ـ ١١٢ .

رصدها من خلال الموضوعات التى وردت بها وقد أحصيت في كتابه أكثر من ثلاثين موضوعا ، يذكر الرواية ويبين ما فيها من ضعف من ناحية سندها ومتنها ويقدم التفسير الصحيح للآية التى وردت بها، ويعنينا من ذلك منهجه من المسكوت عنه فقد ذكر منه بعض الروايات[١] وأبرز آرائه فى رواية المسكوت عنه هو ما قاله تعقيبا على قصة المائدة، يقول: (وقد ذكر المفسرون جميعا كل ما يدور حول قصة المائدة، وإن اختلفوا فى ذلك قلة وكثرة، والعجب: أن أحدا لم ينبه على أصل هذه المرويات والمنبع الذى نبعث منه ... ولعلهم اعتبروا ذلك مما يباح روايته، ويحتمل الصدق والكذب، فذكروه من غير إنكار له، وكان عليهم أن ينزهوا التفسير عن هذا وأمثاله)[٢].

الخاتمة:

حاولت ـ بعون الله وتوفيقه ـ أن أقدم في هذا البحث المتواضع إضافة جديدة فى موضوع قديم يتمثل في خلاف علمائنا الأجلاء حول جواز رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات فى كتب التفسير، وقد انتهيت بعد تتبع هذا الخلاف منذ نشأته وحتى عصرنا هذا إلى عدة نتائج منها:

أولا : فى المبحث الأول ناقشت أمرين هامين: الأمر الأول: معرفة علمائنا القدماء للإسرائيليات، فأثبت معرفتهم لها منذ عهد التابعين، وإن كانوا لم يضعوا لها تعريفا محددا إلا أن بيانهم لها كان بمثابة الأصول التى استمد

١ ـ راجع المصدر السابق فى قصة طالوت وجالوت صـ ١٧٠ ، وقصة المائدة صـ ١٩٥ ، ونسبة الشرك لآدم ٢١٥ وغير ذلك.

٢ ـ المصدر السابق صـ ١٩٥ .

منها علماؤنا المعاصرون صياغة هذا التعريف. والأمر الثاني: مناقشة تعريف أحد المستشرقين للإسرائيليات عرفت المسكوت عنه منها مبينا صفاته من أقوالهم.

ثانيا : أ ـ بعد تتبع بعض أحداث السيرة النبوية الخاصة بعلاقته، صلى الله عليه وسلم ـ بعد هجرته للمدينة ـ باليهود، وبعد الرجوع لكثير من الأحاديث النبوية الخاصة بهذا الشأن والجمع بينها وبين ما ورد في القرآن الكريم من الآيات الدالة على تحريف بنى إسرائيل لكتبهم وتبديلها ونسيانها وإهمالها وغير ذلك إضافة إلى بعض المواقف النبوية ممن حاول من الصحابة النقل عن بنى إسرائيل أثبت هذا البحث إن إباحته، صلى الله عليه وسلم، الرواية عن بنى إسرائيل كانت فى أول أمره وكانت مشروطة بما لا كذب فيه، ولا يخالف القرآن ولا يخالف ما رواه هو نفسه عنهم، ثم أمر بعد ذلك بالتوقف فى الرواية عنهم، ولم يقسم، صلى الله عليه وسلم، الإسرائيليات وإنما كان حديثه عنها مجملا.

ب ـ إن موقف عمر بن الخطاب من الناقلين لبعض الروايات عن بنى إسرائيل والذى وصل إلى درجة التهديد بالضرب والنفى لمن ينقل عنهم وموقف ابن عباس، وابن مسعود في نهيهما الواضح عن النقل عن بنى إسرائيل يكشف لنا عن الأصل والأساس الذي كان يصدر عنه جميع الصحابة تجاه هذه المنقولات عن بنى إسرائيل، وعليه كانت مناقشتنا لقصة الزاملتين التى نسبت لعبد الله بن عمرو بن العاص، إذ ظهر لنا بعد هذه المناقشة مدى ضعفها وعدم ثبوتها، وانتهى المبحث الثانى مؤكدا عدم تقسيم الصحابة، رضى الله عنهم، للإسرائيليات أيضا.

ثالثا : أ. في المبحث الثالث كان الجمع بين كلام ابن تيمية من عدة مواضع والرجوع إلى تفسيره خير وسيلة لتحديد رأيه في المسكوت عنه من الإسرائيليات، إذ تبين لنا بعد هذا الجمع أن قوله بجواز رواية المسكوت عنه منها لم يكن على إطلاقه، وإنما كان مقيدا بالصحة في سند الرواية، وموافقة متنها لما فى شرعنا من حقائق.

ب ـ ووضع هذا المبحث بين أيدينا أيضا منهج ابن كثير المتابع لابن تيمية في تناول المسكوت عنه من الإسرائيليات في التفسير ـ وهو وإن أخذ عليه بعض الباحثين ـ أنه ذكر بعض الإسرائيليات ولم ينقدها في قليل من المواضع من تفسيره إلا أنه قدم لنا نموذجا عمليا لما ينبغى أن يكون عليه المفسر تجاه هذا القسم من الإسرائيليات.

ج ـ وناقش هذا المبحث بكثير من الأدلة القرآنية والحديثية وأدلة الترجيح بين الأحاديث كلا من ابن حجر والبقاعى في قولهما بجواز رواية المسكوت عنه مرجحا أن التوقف أولى وأسلم.

د ـ وتناول المبحث أيضا نهج علمائنا المعاصرين تجاه هذا القسم المسكوت عنه من الإسرائيليات وذلك من خلال مرحلتين الأولى كان فيها التنبيه منهم على خطورتها، والثانية: تناولت بعض مؤلفاتهم لرصدها وبيان زيفها وفى المرحلتين كلتيهما أثبت البحث رأيهم الواضح في بيان خطورة الإسرائيليات بقسميها المكذوب والمسكوت عنه وأثرها على كتب التفسير وبخاصة القديم منها، وإن أتى الخلاف فيما بينهم فى القول بجواز الرواية من عدمه يسيرا، فأكثرهم يرون التوقف في رواية المسكوت عنه من الإسرائيليات والذى قال بغير ذلك منهم جعله مقيدا بقيود الصحة في السند والمتن.

المصادر والمراجع

١ ـ اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم في مصر، د. محمد إبراهيم شريف ـ دار التراث ـ مصر ١٤٠٢هـ .

٢ ـ الإتقان في علوم القرآن ـ عبد الرحمن السيوطى ـ مطبعة الحلبى ـ مصر ـ الطبعة الثالثة ١٣٧٠هـ.

٣ ـ أسباب النزول ـ على بن أحمد الواحدى ـ مكتبة الكتب الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٣٩٥هـ.

٤ ـ أسد الغابة فى معرفة الصحابة ـ ابن الأثير ـ المطبعة الوهبية ـ ١٢٨٠هـ .

٥ ـ الإسرائيليات في القرآن والحديث د. محمد حسين الذهبي ـ مجمع البحوث الإسلامي ـ القاهرة ـ ١٣٩١هـ.

٦ ـ الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير د/ رمزى نعناعة ـ دار القم دمشق ـ ١٣٩٠هـ .

٧ ـ الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير ـ د. محمد أبو شهبة ـ مكتبة السنة ـ مصر الطبعة الرابعة ـ ١٤٠٨هـ .

٨ ـ الأسفار المقدسة قبل الإسلام ـ د. صابر طعيمة ـ عالم الكتب بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٩ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ـ محمد بن موسى الهمذاني ـ تعليق راتب حكمى ـ مطبعة الأندلس ـ حمص ـ سوريا الطبعة الأولى ـ ١٣٨٦هـ.

١٠ ـ البداية والنهاية ـ إسماعيل بن كثير ـ مكتبة الرياض الحديث ـ ، ودار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٤٠٢هـ .

١١ ـ بنو إسرائيل في القرآن ـ تاريخ وتحقيق ـ د. سيد رزق الطويل ـ دار المعارف ـ مصر ـ ١٩٨٠ .

١٢ ـ تذكرة الحفاظ ـ شمس الدين الذهبى ـ دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٣٧٤هـ .

١٣ ـ تفسير ابن عباس المسمى صحيفة على بن أبى طلحة عن ابن عباس ـ تحقيق راشد الرجال ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤١٤هـ .

١٤ ـ تفسير القرآن العظيم ـ إسماعيل بن كثير ـ دار الحديث مصر ـ الطبعة الثانية ١٤١٠ .

١٥ ـ تفسير المنار ـ رشيد رضا ـ دار المعرفة ـ بريوت ـ لبنان ـ د. ت.
١٦ ـ التفسير والمفسرون ـ د. محمد حسين الذهبي ـ دار الكتب الحديث ـ مصر الطبعة الثانية ـ ١٣٩٦ هـ .
١٧ ـ تهذيب التهذيب ـ لابن حجر العسقلانى ـ دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٢٦هـ .
١٨ ـ تيسير مصطلح الحديث ـ د. محمود الطحان ـ مكتبة المعارف الرياض ـ الطبعة الثامنة ـ ١٤٠٧هـ .
١٩ ـ جامع البيان عن تأويل لآى القرآن ـ محمد بن جرير الطبرى ـ تحقيق محمود محمد شاكر ـ دار المعارف ـ مصر ـ ١٩٦٩م.
٢٠ ـ جامع العلوم والحكم ـ ابن رجب الحنبلى ـ مكتبة الريان ـ مصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧هـ .
٢١ ـ روح المعانى في تفسير القرآن والسبع المثانى ـ للألوسى ـ دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ـ لبنان ـ د. ت .
٢٢ ـ زاد المسير في علم التفسير ـ ابن الجوزى ـ المكتب الإسلامى ـ دمشق الطبعة الأولى ـ ١٣٨٤ هـ .
٢٣ ـ سير أعلام النبلاء ـ للذهبى ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة العاشرة ـ ١٤١٤هـ .
٢٤ ـ السيرة النبوية ـ ابن هشام ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ دار التراث العربى ـ بريوت لبنان ـ د. ت .
٢٥ ـ صحيح مسلم ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ د. ت .
٢٦ ـ عمدة التفسير في اختصار تفسير ابن كثير ـ أحمد شاكر ـ دار المعارف ـ مصر ـ ١٣٧٦هـ .
٢٧ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخارى ـ ابن حجر العسقلانى ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ د. ت .
٢٨ ـ فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية في علم التفسير ـ للشوكانى ـ مطبعة الحلبى ـ مصر ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٨٣ هـ .
٢٩ ـ فجر الإسلام ـ أحمد أمين ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ مصر ـ ١٩٦٤ م.
٣٠ ـ الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل ـ للزمخشرى ـ دار المعرفة بيروت ـ لبنان ـ د. ت.

٣١ ـ مباحث في علوم القرآن ـ مناع القطان ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ د. ت .
٣١ ـ مباحث في علوم القرآن ـ مناع القطان ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٣٩٦ هـ .
٣٢ ـ مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوى والخلافة الراشدة د. محمد حميد الله ـ مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة ـ د. ت .
٣٣ ـ مجموع فتاوى ابن تيمية ـ لابن تيمية ـ جمع وترتيب عبدالرحمن النجدي ـ مطبعة كردستان العلمية ـ ١٣٢٦هـ .
٣٤ ـ مختصر صحيح مسلم ـ للمنذرى ـ تحقيق محمد ناصر الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة السادسة ـ ١٤٠٧هـ .
٣٥ ـ المدخل إلى التفسير الموضوعى ـ د. فتح الله سعيد ـ دار الطباعة والنشر الإسلامية ـ مصر ـ ١٤٠٦هـ .
٣٦ ـ المسند ـ للإمام أحمد بن حنبل ـ المطبعة الميمنية ـ مصر ـ ١٣١٣هـ .
٣٧ ـ المعجم الكبير ـ مجمع اللغة العربية ـ دار الكتب ـ مصر ١٩٧٠م.
٣٨ ـ مقاييس نقد متون السنة ـ د. مسفر الدمينى ـ مطبعة الرياض ـ السعودية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
٣٩ ـ مقدمة في أصول التفسير ـ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ تحقيق د. عدنان زرزور ـ دار القرآن ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .
٤٠ ـ الملل والنحل ـ للشهرستانى ـ مطبعة الأزهر ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٦٦هـ .
٤١ ـ المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية ـ اختصار شمس الدين الذهبى ـ تحقيق محب الدين الخطيب ـ المطبعة السلفية ـ مصر ـ د. ت
٤٢ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ الذهبى ـ تحقيق محمد على البجاوى ـ مطبعة الحلبى مصر د. ت .
٤٣ ـ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ـ بدر الدين البقاعى ـ دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ـ ١٣٨٩ هـ .
٤٤ ـ هدية العارفين في أسماء الكتب والمؤلفين ـ إسماعيل البغدادى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٤١٣هـ .
٤٥ ـ اليهود في تاريخ الحضارات الأولى ـ د. غوستاف لوبون ـ ترجمة عادل زعيتر ـ الحلبى ـ مصر ـ ١٩٧٠ م .